الفصل الأول

حادثة إحراق الدار

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: شبهات الهجوم على منزل فاطمة عليها السلام

المبحث الثاني: الإجابة عن الشبهات

المبحث الأول: شبهات الهجوم على منزل فاطمة وإحراق دارها

قال الدمشقية:

يقول لنا الرافضة: هل تنكرون التاريخ الذي ذكر:

- أنّ عائشة خرجت على إمام زمانها؟
- وأنّ عمر أحرق دار فاطمة؟
- وأنّ معاوية هو الذي دس السمّ للحسن بن علي؟

فنقول للرافضة: وهل تنكرون كتب التاريخ التي شهدت بوجود عبد الله بن سبأ اليهودي الذي رضي لكم الرفض ديناً؟

لو قلنا لهم ذلك لغضبوا، وقالوا: لم تثبت شخصية ابن سبأ، وكتب التاريخ تروي الغث والسمين، ولا يجوز أن تعتمدوا على كتب التاريخ من دون التثبت.

فانظر كيف يتناقض القوم. يجوز عندهم أن يحتجوا علينا حتى بقول الشاعر وقول المؤرخ ولو كان رافضياً، لكن لا يجوز لنا أن نحتج عليهم بمثل ذلك.

١ـ وددت أني لم أحرق بيت فاطمة.. (قول أبي بكر)

فيه علوان بن داود البجلي (لسان الميزان ٢١٨/٤ ترجمة رقم ١٣٥٧ – ٥٧٠٨ وميزان الاعتدال ١٠٨/٣ ترجمة ٥٧٦٣). قال البخاري وأبو سعيد بن يونس وابن حجر والذهبي: «منكر الحديث». وقال العقيلي (الضعفاء للعقيلي ٤٢٠/٣)[1].

---

(١) الكلام تابع لما قبله أي قال: ابن حجر والذهبي والعقيلي (منكر الحديث).

على أنّ ابن أبي شيبة قد أورد رواية أخرى من طريق محمد بن بشر، نا عبيد الله بن عمر حدثنا زيد بن أسلم عن أبيه أسلم: أنه حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله (ص) كان علي والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله (ص)، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل على فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله (ص) والله، ما من أحد أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك وايم الله، ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت وايم الله، ليمضينّ لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين فروا رأيكم ولا ترجعوا إليّ، فانصرفوا عنها، فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر» (المصنف ٤٣٢/٧ ترجمة ٣٧٠٤٥).

قلت: وهذه رواية منقطعة؛ لأنّ زيد بن أسلم كان يرسل، وأحاديثه عن عمر منقطعة، كما صرح به الحافظ ابن حجر (تقريب التهذيب رقم٢١١٧) كذلك الشيخ الألباني (إزالة الدهش٣٧ ومعجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الألباني ٧٣/٢).

ولئن احتججتم بهذه الرواية أبطلتم اعتقادكم بحصول التحريق إلى التهديد بالتحريق. وأبطلتم اعتقادكم بأنّ علياً لم يبايع؛ لأنّ هذه الرواية تقول: فلم يرجعوا إلى فاطمة حتى بايعوا أبا بكر.

٢ـ «حدثنا ابن حميد قال حدثنا جرير عن مغيرة عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين،

فقال: والله لأحرقنَّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتاً السيف فعثر، فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه» (تاريخ الطبري ٢/٢٣٣).

في الرواية آفات وعلل منها:

جرير بن حازم: وهو صدوق يهم وقد اختلط، كما صرح به أبو داود والبخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٢٣٤).

المغيرة: وهو ابن المقسم. ثقة إلا أنه كان يرسل في أحاديثه لا سيما عن إبراهيم. ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وهي المرتبة التي لا يقبل فيها حديث الراوي إلا إذا صرح بالسماع.

٣ـ أحمد بن يحيى البغدادي، المعروف بالبلاذري، وهو من كبار محدثيكم، المتوفى (سنة ٢٧٩هـ)، روى في كتابه أنساب الأشراف ١/٥٨٦. عن سليمان التيمي، وعن ابن عون: أنّ أبا بكر أرسل إلى علي عليه السلام، يريد البيعة، فلم يبايع. فجاء عمر ومعه فتيلة ـ أي شعلة نار ـ فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب! أتراك محرقاً عليّ بابي؟ قال:نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك!

هذا إسناد منقطع من طرفه الأول ومن طرفه الآخر. فإن سليمان التيمي تابعي والبلاذري متأخر عنه فكيف يروي عنه، مباشرة بدون راو وسيط؟ وأما ابن عون فهو تابعي متأخر وبينه وبين أبي بكر انقطاع.

فيه علتان:

أولاً: جهالة مسلمة بن محارب. ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح

والتعديل٨/٢٦٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أجد من وثقه أو ذمه.

ثانياً: الانقطاع الكبير من ابن عون وهو: عبد الله بن عون توفي سنة ١٥٢ هجرية، ولم يسمع حتى من أنس- والصديق من باب أولى- الحادثة مع التذكير بأنّ الحادثة وقعت في السنة الحادية عشر[عشرة] من الهجرة.

وكذلك سليمان التيمي لم يدرك الصديق، توفي سنة ١٤٣ هجرية.

٤ـ روى ابن خذابة في كتابه " الغدر" عن زيد بن أسلم قال: كنت من حمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه من البيعة، فقال عمر لفاطمة: أخرجي كل من في البيت أو لأحرقنّه ومن فيه!

قال: وكان في البيت علي وفاطمة والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبي (ص).

فقالت فاطمة: أفتحرق عليّ ولدي!!

فقال عمر: إي والله، أو ليخرجنّ وليبايعنّ!!

لم يتمكن طارح هذه الشبهات من ضبط اسم المنقول عنه، ولا ضبط اسم كتابه.

فهذا المؤلف مختلف في ضبط اسمه، فمنهم من ضبطه باسم (ابن خنزابة) ومنهم باسم (ابن خذابة) ومنهم (خرداذبة) ومنهم (ابن جيرانه) ومنهم (ابن خيرانة) ورجح محقق البحار أنه ابن (خنزابة).

ولكن ضبطه الزركلي في (الأعلام٢/١٢٦) باسم (ابن حنزابة جعفر بن الفضل بن جعفر) توفي (٣٩١ هـ).

أما كتابه فهو كتاب الغرر وليس كتاب الغدر. (٢٨/٣٣٩). ومنهم من

ضبطه باسم (العذر).

وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن الدليل عند الرافضة يقوم بوجود ذكر للرواية في أي كتاب كان.

٥ـ ابن عبد ربه في العقد الفريد ٢/ ٢٠٥ ط المطبعة الأزهرية، سنة ١٣٢١هجرية، قال: الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر، علي، والعباس، والزبير، وسعد بن عبادة.

فأما علي والعباس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة، حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة، وقال له: إن أبوا فقاتلهم!

فأقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهم الدار، فلقيته فاطمة، فقالت: يا بن الخطاب، أجئت لتحرق دارنا؟!

قال: نعم، أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأمة!!

أولاً: ابن عبد ربه عند الرافضة من أعيان المعتزلة. (الطرائف لابن طاووس الحسني ص٢٣٩). والرافضة[1] من أضل هذه الأمة. وبهم ضل الرافضة.

ثانياً: أنه كان مشهوراً بالنصب أيضاً، فإنه كان يعتقد أن الخلفاء أربعة آخرهم معاوية. ولم يدرج علي بن أبي طالب من جملة الخلفاء (الأعلام للزركلي ٢٠٧/١) ومثل هذا نصب عند أهل السنة.

ثالثاً: كتابه كتاب في الأدب. يا من عجزتم عن أن تجدوا شيئاً من كتب السنة.

---

(١) الظاهر أنه يقصد المعتزلة.

لقد عجز الرافضة أن يجدوا رواية في كتب السنن والحديث، ولو وجدوا لما اضطروا إلى الاحتجاج علينا بالمعتزلة.

٦ـ محمد بن جرير الطبري في تاريخه ٢٠٣/٣ وما بعدها، قال: دعا عمر بالحطب والنار وقال: لتخرجنّ إلى البيعة أو لأحرقنّها على من فيها. فقالوا له: إن فيها فاطمة! قال: وإن!!

مسكين هذا الناقل ذو الجهل المركب، حاطب الليل. فإن هذه الرواية لا وجود لها في تاريخ الطبري بهذا اللفظ.

وإنما هو في كتاب الإمامة والسياسة، منسوب ومنحول على ابن قتيبة. وهذا الكتاب لم يثبت له لأسباب منها:

• إنّ الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى: الإمامة والسياسة.

• إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى (سنة ١٤٨هـ)، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا (سنة ٢١٣هـ)، أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

• إن الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب، في حين أنه لم يخرج من بغداد إلاّ إلى دينور.

٧ـ ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٥٦/٢ روى عن أبي بكر الجوهري، فقال: قال أبو بكر: وقد روي في رواية أخرى أن سعد بن أبي وقاص كان معهم في بيت فاطمة عليها السلام، والمقداد بن الأسود أيضا، وأنهم

اجتمعوا على أن يبايعوا علياً عليه السلام، فأتاهم عمر ليحرق عليهم البيت، وخرجت فاطمة تبكي وتصيح.. إلى آخره.

وفي صفحة (٥٧): قال أبو بكر: وحدثنا عمر بن شبة بسنده عن الشعبي، قال: سأل أبو بكر فقال: أين الزبير؟! فقيل عند علي وقد تقلد سيفه.

فقال: قم يا عمر! قم يا خالد بن الوليد! انطلقا حتى تأتياني بهما.

فانطلقا، فدخل عمر، وقام خالد على باب البيت من خارج، فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ فقال: نبايع علياً. فاخترطه عمر فضرب به حجراً فكسره، ثم أخذ بيد الزبير فأقامه ثم دفعه وقال: يا خالد، دونكه فأمسكه ثم قال لعلي: قم فبايع لأبي بكر! فأبى أن يقوم، فحمله ودفعه كما دفع الزبير فأخرجه، ورأت فاطمة ما صنع بهما، فقامت على باب الحجرة وقالت: يا أبا بكر، ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله، والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله.

وقال ابن الحديد في صفحة (٥٩ و ٦٠): فأما امتناع علي عليه السلام من البيعة حتى أخرج على الوجه الذي أخرج عليه. فقد ذكره المحدثون ورواه أهل السير، وقد ذكرنا ما قاله الجوهري في هذا الباب، وهو من رجال الحديث ومن الثقات المأمونين، وقد ذكر غيره من هذا النحو ما لا يحصى كثرة.

الجواب: ابن أبي الحديد رافضي حجة على رافضي مثله لا علينا. قال الخونساري: «هو عز الدين عبد الحميد بن أبي الحسن بن أبي الحديد المدائني «صاحب شرح نهج البلاغة، المشهور» هو من أكابر الفضلاء المتتبعين، وأعاظم النبلاء المتبحرين موالياً لأهل بيت العصمة والطهارة.. وحسب الدلالة على علو منزلته في الدين وغلّوه في ولاية أمير

المؤمنين عليه السلام، شرحه الشريف الجامع لكل نفيسة وغريب، والحاوي لكل نافحة ذات طيب.. كان مولده في غرة ذي الحجة (٥٨٦هـ)، فمن تصانيفه "شرح نهج البلاغة" عشرين مجلداً، صنفه لخزانة كتب الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي، ولما فرغ من تصنيفه أنفذه على يد أخيه موفق الدين أبي المعالي، فبعث له مائة ألف دينار، وخلعة سنية، وفرساً» (روضات الجنات٥/٢٠-٢١ وانظر الكنى والألقاب للقمي١/١٨٥ الذريعة- آغا بزرك الطهراني ٤١/١٥٨).

٨ـ مسلم بن قتيبة بن عمرو الباهلي، المتوفى سنة (٢٧٦هـ) هجرية، وهو من كبار علمائكم له كتب قيمة منها كتاب «الإمامة والسياسة» يروي في أوله قضية السقيفة بالتفصيل، ذكر في صفحة ١٣، قال: إن أبا بكر تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند علي (كرم الله وجهه) فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأحرقنّها على من فيها.

فقيل له: يا أبا حفص! إن فيها فاطمة! فقال: وإن!.... إلى آخره.

تقدم أن كتاب الإمامة والسياسة منسوب ومنحول على ابن قتيبة. وهذا الكتاب لم يثبت له لأسباب منها.

• إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى الإمامة والسياسة.

• إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى سنة (١٤٨هـ)، والمعروف إن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة (٢١٣هـ)

أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

• إن الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

٩ـ أبو الوليد محب الدين بن شحنة الحنفي المتوفى سنة (٨١٥هـ)، وهو من كبار علمائكم، وكان قاضي حلب، له تاريخ «روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر» ذكر فيه موضوع السقيفة، فقال: جاء عمر إلى بيت علي بن أبي طالب ليحرقه على من فيه. فلقيته فاطمة، فقال عمر: ادخلوا فيما دخلت الأمة... إلى آخره.

١٠ـ ذكر بعض الشعراء المعاصرين قصيدة يمدح فيها عمر بن الخطاب، وهو حافظ إبراهيم المصري المعروف بشاعر النيل، قال في قصيدته العمرية:

وقولة لعلي قالها عمر ... أكرم بسامعها أعظم بملقيها
حرقت دارك لا أبقي عليك بها ... إن لم تبايع وبنت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص يفوه ... أمام فارس عدنان وحاميها

وهكذا يحتج الرافضة بحافظ إبراهيم، وهو ملحد يكذب القرآن، وينكر أن يحلّى فيه أهل الجنة بأساور من ذهب.

ما قاله هذا الشاعر أو غيره، فهو ناجم عن انتشار الروايات الضعيفة والمكذوبة، التي يتصفحها ويمحصها أهل الخبرة بعلم الرواية والحديث الذين هم الحجة، لا الشعراء الذين قال الله عنهم: (والشعراء يتبعهم الغاوون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون).

لو قلت لنا: قال الترمذي، قال أبو داود، قال أحمد في المسند لما قبلنا منك إلا بعد تمحيص السند. أفتحتج علينا بما قاله حافظ إبراهيم؟

عبد الرحمن الدمشقية

موقع فيصل النور www.fnoor.com [1]

(١) فيصل النور: كاتب وهابي متشدد، وموقعه هذا يُعد مكتبة كبيرة من ألفها إلى يائها، للنيل من مذهب التشيع وعلمائهم وإثارة الفتنة بين طوائف المسلمين.

المبحث الثاني: الإجابة عن الشبهات

تمهيد:

طرح صاحب الشبهة افتراءات وكَيلاً من التهم الباطلة، والتي تفتقر إلى التحقيق العلمي والموضوعي الذي من المفترض أن يتحلى به كل طالب للحقيقة.

وبعد قراءتي لهذه الشبهات وجدت أن صاحبها تنقصه الخبرة الدرائية والرجالية، فضلاً عن دلالة الروايات مفهوماً ومنطوقاً، فضلاً عن الجهل المركب الذي يتهم به الآخرين، وبدأ يتخبط في مساره عند طرح الشبهات كحاطب ليل، وهذه العبارة ألصقها بالغير، لعمري إن مصداقها الجلي هو من تفوه بها، ورحم الله القائل: رمتني بدائها وانسلت.

سير التحقيق

أولاً: أبدأ بعرض الشبهة، ومن ثم الإجابة عنها.

ثانياً: أنقل كلامه حرفياً للأمانة العلمية.

ثالثاً: أرمز لصاحب المقال بقولي: (قال الدمشقية).

الشبهة الأولى:

قال الدمشقية: وددت أني لم أحرق بيت فاطمة. (قول أبي بكر) فيه علوان بن داود البجلي (لسان الميزان ٢١٨/٤ ترجمة رقم ١٣٥٧ – ٥٧٠٨ وميزان الاعتدال ١٠٨/٣ترجمة ٥٧٦٣). قال البخاري وأبو سعيد ابن يونس وابن حجر والذهبي: «منكر الحديث». وقال العقيلي: (الضعفاء للعقيلي ٤٢٠/٣).

جواب الشبهة:

نقول: أخرج هذه الرواية الحافظ أبو عبيد في الأموال[١] وابن قتيبة الدينوري في الإمامة والسياسة [٢] واليعقوبي في تأريخه[٣] والطبري في تاريخه[٤] وابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد[٥] والمسعودي في مروج الذهب[٦] والطبراني في المعجم الكبير[٧] وابن عساكر في تأريخه[٨] وضياء الدين المقدسي الحنبلي في الأحاديث المختارة، حيث قال: «هذا حديث حسن عن أبي بكر»[٩]. والمتقي الهندي في كنز العمال»[١٠].

في حين أننا نجد أن الكاتب أغفل ذكر هذه المصادر، وكان عليه أن يذكرها مع السند ويناقشها، لكي يكون التحقيق موضوعياً وعلمياً.

وأنقل للقارئ الرواية بلفظ الطبري، قال: حدثنا يونس بن [عبد] الأعلى، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثنا علوان عن صالح بن كيسان، عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه: أنه دخل على أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في مرضه الذي توفى

(١) الأموال: ج١ ص ٣٠٤.
(٢) الإمامة والسياسة: ج١ ص ٢٤.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ج ٢ ص ٢٤.
(٤) تاريخ الطبري: ج٢ ص٦١٩ – ٦٢٠.
(٥) العقد الفريد: ج٤ ص ٢٥٠.
(٦) مروج الذهب: ج٢ ص ٣٠١- ٣٠٢.
(٧) المعجم الكبير: ج١ ص ٦٢.
(٨) تاريخ مدينة دمشق: ج٣٠ ص ٤١٧- ٤٢٢.
(٩) الأحاديث المختارة: ج١٠ ص ٨٨- ٩٠.
(١٠) كنز العمال: ج٥ ص ٦٣١.

فيه.... قال أبو بكر رضى الله تعالى عنه، أجل إني لا آسى على شيء من الدنيا إلا على ثلاث فعلتهن وددت أني تركتهن، وثلاث تركتهن وددت أني فعلتهن وثلاث وددت أني سألت عنهن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأما الثلاث اللاتي وددت أني تركتهن، فوددت أني لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإن كانوا قد غلقوه على الحرب، ووددت أني لم أكن حرقت الفجاءة السلمي وأني كنت قتلته سريحاً أو خلّيته نجيحاً، ووددت أني يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الأمر في عنق أحد الرجلين عمر وأبا عبيدة، فكان أحدهما أميراً وكنت وزيراً، وأما اللاتي تركتهن فوددت أني يوم أتيت بالأشعث ابن قيس أسيراً كنت ضربت عنقه، فإنه تخيل إليّ أنه لا يرى شراً إلا أعان عليه، ووددت أني حين سيرت خالد بن الوليد إلى أهل الردة كنت أقمت بذي القصة، فإن ظفر المسلمون ظفروا، وإن هزموا كنت بصدد لقاء أو مدداً[1]، وودت أني كنت إذ وجهت خالد بن الوليد إلى الشام كنت وجهت عمر بن الخطاب إلى العراق، فكنت قد بسطت يدي كلتيهما في سبيل الله ومد يديه، ووددت أني كنت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن هذا الأمر، فلا ينازعه أحد، ووددت أني كنت سألته هل للأنصار في هذا الأمر نصيب، ووددت أنى كنت سألته عن ميراث ابنة الأخ والعمة، فإن في نفسي منهما شيئاً[2].

---

(١) هكذا في الأصل.

(٢) ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٢ ص٦١٩ – ٦٢٠، مراجعة وتصحيح وضبط نخبة من العلماء الأجلاء، مؤسسة الأعلمي – بيروت.

البحث السندي:

أما نقاشه لسند الرواية، فغير تام؛ لأن الرواية صحيحة، كما سيتضح قريباً، وأما ما ادعاه من تضعيف (علوان بن داود البجلي)، والعلة هي أن الرجل (منكر الحديث) عن العقيلي والذهبي وابن حجر.

فيرد عليه:

أ- توثيق ابن حبان لعلوان (ابن داود البجلي)

الكاتب أغفل توثيق ابن حبان له[١]، والأحرى به أن ينقل الموثقين بضميمة الجارحين إن سلمنا بكون ما ذكره جرحاً.

ولعل الكاتب يشكل علينا، بأنّ ابن حبان من المتساهلين في التوثيق. وهذا الإشكال مدفوع بثلاثة أمور:

الأمر الأول: بقول الذهبي في كتابه الموقظة.

قال: «ينبوع معرفة الثقات، تاريخ البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان»[٢].

فالذهبي يريد أن يقول: إن أردتم أن تميّزوا الرجل وتغربلوا الضعيف من الثقة، فأنا أرشدكم إلى هؤلاء، ومنهم ابن حبان؛ ولذا نجده عبّر عنه بالينبوع، وفي اللغة قالوا: إنّ الينبوع هو العين، أو الجدول الكثير الماء[٣].

---

(١) ابن حبان: كتاب الثقات، ج٨ ص٥٢٦، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٣٩٣هـ

(٢) الذهبي: كتاب الموقظة، ص٧٩، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتبة المطبوعات الإسلامية – بيروت، ط ٤، ١٤٢٠هـ

(٣) ابن منظور: لسان العرب، ج٨ ص٣٤٥، مادة (نبع)، وكذا: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج٣ ص٨٧، مادة (نبع).

فالذهبي كنى عن كثرة إطلاعه بهذا العلم وغزارته فيه، فوصفه بهذا الوصف.

الأمر الثاني: أضف إلى ذلك أن ابن حبان معروف بالتشدد لا العكس، لذلك قال عنه الذهبي: «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[١].

فمن كان قصاباً كما يقول الذهبي، فمن باب أولى أن نصدق بتوثيقاته.

الأمر الثالث: قال السيوطي في تدريب الراوي نقلاً عن الحازمي: «وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أن يسمي الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحةٌ في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس... ولأجل هذا ربما اعترض عليه من جعلهم ثقات من لم يعرف حاله ولا اعتراض عليه، فإنه لا مشاحة في ذلك..»[٢]

إذن ما قيل ويشاع من أن ابن حبان من المتساهلين، فهذه الدعوة هي فيها نوع من التساهل، وعليه فلا نستطيع أن نتعبد بها، وكلام الذهبي واضح في هذه المسألة.

ب: توثيق منكر الحديث

ليس بالضرورة أن يكون (منكر الحديث) ضعيفاً، فقد يطلق هذا

---

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج١ ص٢٧٤، ترجمة أفلح ابن يزيد.

(٢) السيوطي: تدريب الراوي، ج١ ص١٠٨، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة.

المصطلح على (الثقة) أيضاً[١].

قال الحاكم: «قلت [للدار القطني]: فسليمان بن بنت شرحبيل قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء فأما هو، فهو ثقة»[٢].

قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي:

«ما كل من روى المناكير يضّعف»[٣].

وقال ابن حجر في لسان الميزان ترجمة الحسين بن الفضل البجلي:

«فلو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد»[٤].

البخاري يروي عن منكر الحديث

أضف إلى ذلك أن البخاري وهو إمام الصناعة عند القوم، قد خرّج في

(١) لعل هناك من يقول: إنّه يوجد فرق بين منكر الحديث ويروي المناكير. نقول: في موردنا آنف الذكر أن منكر الحديث هو عينه الذي يروي المناكير؛ لذا نجد أن ابن حبان ذكره في الثقات، أضف على ذلك أننا نجد في ترجمة صالح بن محمد بن زائدة، قال عنه البخاري: منكر الحديث تركه سليمان بن حرب، في حين إننا نجد أن ابن عدي يقول بعض أحاديثه مستقيمة وبعضها فيها إنكار، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم. إذن ابن عدي يفهم من خلال ما وجده من روايات صالح بن محمد بن زائدة، والذي هو في نظر البخاري (منكر الحديث)، إن أحاديثه مستقيمة ولكن في بعضها إنكار؛ لذا قال: هو من الضعفاء ولكن يكتب حديثه، وأيضاً هناك من لم يفرق بين المصطلحين. انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٤ ص٣٥١، ترجمة صالح بن محمد بن زائدة.

(٢) الدار القطني: سؤالات الحاكم، ص٢١٨.

(٣) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج١ ص١١٨، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ.

(٤) ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ج٢ ص٣٠٨، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ

صحيحه ممن له هذه الصفة، ومعلوم أنّ الذي في الصحيح هو ممن جاز القنطرة. مع تحفظنا على هذا القفز!!

منهم:

١- حسان بن حسان وهو حسان بن أبي عباد البصري نزيل مكة، قال أبو حاتم منكر الحديث: قال ابن حجر، قلت: روى عنه البخاري [١].

٢- أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي: قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضى: روى عنه البخاري [٢].

٣- عبد الرحمن بن شريح المغافري، قال ابن سعد: منكر الحديث[٣]. ومع ذلك نجد أن البخاري يروي عنه[٤].

٤- داود بن الحصين المدني، قال الساجي: منكر الحديث متهم برأي الخوارج، ومع ذلك روى له البخاري في الصحيح[٥].

حينئذ نسأل: كيف أن البخاري يصف علوان بن داود منكر الحديث ولا يمكن الاحتجاج به؛ ثم نجده هو يخرّج لمن له نفس هذه التهمة ، فأما انه وقع تهافت في كلامه وهو سهوٌ منه، وإما أنه يرى أن منكر الحديث ليس بالضرورة أن يكون حديثه ساقطاً كما وضّحناه سابقاً، أو أنه يرى أنه يكتب حديثه ويحتج به؛ لأن ممن يكتب حديثه خرّج أيضاً له البخاري في

(١) ابن حجر العسقلاني: مقدمة فتح الباري، ص ٣٩٤. الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٨٣.
(٣) ابن سعد: طبقات ابن سعد، ج٧ ص٥١٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت.
(٤) مقدمة فتح الباري: ص٤١٦.
(٥) مقدمة فتح الباري: ص٣٩٩.

الصحيح. والثاني هو الأقرب للصواب.

ج: قاعدة ابن عدي في مقدمة كتابه الكامل في الضعفاء

إن عبد الله بن عدي (ت / ٣٦٥هـ)، وهو من كبار علماء الجرح والتعديل قرر قاعدة في كتابه (الكامل في الضعفاء) وألزم نفسه بها.

قال: «أنا ذاكر في كتابي هذا كل من ذُكر بضرب من الضعف ومن اختلف فيهم فجرحه البعض وعدّله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة،... ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم، إلا من هو ثقة أو صدوق»[١].

وبما إننا لم نجد ترجمة لـ (علوان بن داود البجلي) في كتابه، فهذا يشكل، قرينة على أنّ الرجل موثق عنده.

إذن تهمة الضعف مردودة بما تقدم، وتوثيق ابن حبان والقرائن الأخرى شهادة كافية على وثاقته.

ترجمة السند

١ـ أما يونس بن عبد الأعلى فهو: ابن ميسرة بن حفص بن حيان الصدفي، أبو موسى المصري، من الطبقة العاشرة من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، روى له مسلم والنسائي وابن ماجه، قال الذهبي: أحد الأئمة ثقة فقيه محدث مقرئ من العقلاء النبلاء. وقال ابن حجر: ثقة[٢].

---

(١) ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج١ص٢ تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر للطباعة، بيروت – لبنان، ط٢ ـ ١٤٠٩هـ

(٢) الذهبي: الكاشف، ج٢ص٣٦٩،وابن حجر: تقريب التهذيب، ج١ص٦١٣.

٢ـ وأما يحيى بن عبد الله فهو: ابن بكير القرشي المخزومي من الطبقة العاشرة من كبار الآخذين عن تبع الأتباع روى له البخاري ومسلم وابن ماجة، قال الذهبي: الحافظ صدوقاً واسع العلم مفتياً، وقال ابن حجر: ثقة في الليث. وقال أيضاً: وقال الخليلي كان ثقة، وتفرد عن مالك بأحاديث، وقال ابن قانع: مصري ثقة[١].

٣ـ وأما الليث فهو: ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، من الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي و النسائي وابن ماجه، قال الذهبي: الإمام، ثبت من نظراء مالك، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام[٢].

٤ـ وأما علوان بن داود البجلي: فتبين مما تقدم انه موثق.

٥ـ وأما صالح بن كيسان: روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

وثقه الذهبي، قال: «ثقة جامع للفقه والحديث والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري بخ بخ»[٣].

وكذلك ابن حجر، قال: «ثقة ثبت فقيه»[٤].

٦ـ وأما عمر بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أبو حفص من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، روى له أبو داود، وثّقه ابن حبان[٥]،

(١) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ج١١ص٢٠٨.
(٢) الكاشف: ج٢ص١٥١، وتقريب التهذيب، ج١ص٤٦٤.
(٣) الكاشف:ج١ص٤٩٨.
(٤) تقريب التهذيب:ج١ص٢٧٣.
(٥) ابن حبان: الثقات، ج٥ص١٤٦.

وقال عنه ابن حجر: «إنّه مقبول»[١].

٧ـ وأما عبد الرحمن بن عوف: فهو الصحابي المشهور. وعليه فالرواية صحيحة ولا غبار عليها.

تصحيح الضياء المقدسي لرواية أبي بكر

أضف إلى ذلك أن الرواية صححها الضياء المقدسي في المختارة كما تقدم، حيث قال معلقاً عليها: « هذا حديث حسن عن أبي بكر».[٢]

البحث الدلالي:

أما دلالة الحديث التي فيها مؤاخذات على الخليفة أبي بكر، من كشف بيت فاطمة عليها السلام، وحرق الفجاءة السلمي، وتردده في سؤال رسول الله في أمر الخلافة، وتردده في سؤاله صلى الله عليه وآله عن ميراث ابنة الأخ، فهذا كاشف عن أن الخليفة نادم على جملة أمور، ودّ لو لم يفعلها، وأمور ودّ أنّه فعلها، لتغيّرت مجرى الأحداث في السقيفة وفي غيرها، وكذلك بعض الأمنيات تمناها الخليفة كاشفة عن عدم إدراكه للواقع، كحرقه للسلمي، وكذلك جهله بميراث ابنة الأخ والعمة.

والذي يهمنا هو كشفه لبيت فاطمة عليها السلام الذي أقر نفسه بهذا الفعل، وإقرار العقلاء على أنفسهم جائز، فثبت بذلك صدق هذا الفعل.

---

(١) تقريب التهذيب، ج١ص٤١٥.

(٢) الأحاديث المختارة: ج١٠ ص ٨٨- ٩٠. الضياء المقدسي،أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد،الإمام العالم الحافظ الحجة،محدث الشام شيخ السنة،رحل وصنف،وصحح ولين،وجرح وعدل، وكان المرجوع إليه في هذا الشأن، جبلاً ثقةً ديّناً زاهداً ورعاً عالماً بالرجال. انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج٤ ص ١٤٠٥- ١٤٠٦. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ابن تيمية يعترف بكبس بيت فاطمة عليها السلام

قال ابن تيمية في منهاج السنة: «وغاية ما يقال إنه كبس البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسمه وأن يعطيه لمستحقه، ثم رأى أنه لو تركه لهم لجاز؛ فإنه يجوز أن يعطيهم من مال الفيء وأما إقدامه عليهم أنفسهم بأذى فهذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين..»[١].

نقول: ابن تيمية اعترف ضمناً بأن البيت قد كبس وهذا كاف في صدق ما روي في الجملة.

أما كلامه الآخر فهو مجرد عصبية ليس إلا، فهل الزهراء عليها السلام تركت في بيتها أموالاً لم تعط للمستحق، وهل كان بيتها مستودعاً لهذه الأموال، وما هي ماهية تلك الأموال ؟ ومتى جُمعت؟ ومتى وضعت في بيت علي عليه السلام؟ فلم يحدثنا التأريخ أن علياً وأهل بيته جمعوا أموالاً لهم فضلاً عن أن تكون للمسلمين.

أليس هو القائل: «يا دنيا إليك عني، أبي تعرضت، أم إلي تشوقت: لا حان حينك هيهات غري غيري. لا حاجة لي فيك قد طلقتك ثلاثا لا رجعة فيها»[٢].

ألم يرو أحمد في فضائل الصحابة: «ثم قدم عليه مال من أصبهان فقال هلموا إلى عطاء الرابع فخذوا، ثم كنس بيت المال وصلى فيه ركعتين وقال يا دنيا غري غيري»[٣].

---

(١) ابن تيمية الحراني: منهاج السنة،ج٨ص ٢٩١، الناشر:مؤسسة قرطبة.
(٢) شرح نهج البلاغة:ج٤ص١٧.
(٣) أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة،ج١ص ٥٣١،الناشر:مؤسسة الرسالة-بيروت.

حسن بن فرحان المالكي يعترف بمداهمة بيت فاطمة عليها السلام

لذا جاء اعتراف الشيخ المنصف حسن بن فرحان المالكي (الأستاذ والباحث التربوي بإدارة تعليم الرياض في المملكة العربية السعودية) بمداهمة بيت الزهراء عليها السلام، قال:

«ولكن حزب علي كان أقل عند بيعة عمر منه عند بيعة أبي بكر الصديق نظراً لتفرقهم الأول عن علي بسبب مداهمة بيت فاطمة في أول عهد أبي بكر، وإكراه بعض الصحابة الذين كانوا مع علي على بيعة أبي بكر، فكانت لهذه الخصومة والمداهمة، وهي ثابتة بأسانيد صحيحة وذكرى مؤلمة لا يحبون تكرارها.

ثم ذكر في الهامش: كنت أظن المداهمة مكذوبة لا تصح حتى وجدت لها أسانيد قوية منها ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف»[1].

إذن حري بطالب الحقيقة مراجعة هذه الرواية والتأمل فيها ملياً، ليدرك ويعي تلك الحقبة التاريخية، وما جرى فيها من أحداث، وخاصة ما أقدم عليه أصحاب السقيفة الذين تركوا رسول الله صلى الله عليه وآله بيد علي عليه السلام يجهزه ويغسّله، وذهبوا إلى سقيفة بني ساعدة ليتقاسموا الإمارة والخلافة.

قال الدمشقية: على أن ابن أبي شيبة قد أورد رواية أخرى من طريق محمد بن بشر، نا عبيد الله بن عمر حدثنا زيد بن أسلم عن أبيه (أسلم): أنه حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله (ص) كان علي والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله (ص)، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ

(١) حسن بن فرحان المالكي:قراءة في كتب العقائد،ص٥٢، مركز الدراسات التأريخية.

ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل على فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله (ص)، والله، ما من أحد أحب إلينا من أبيك وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك وايم الله، ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقنّ عليكم البيت وايم الله، ليمضينّ لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين فروا رأيكم ولا ترجعوا إليّ، فانصرفوا عنها، فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر» (المصنف ٤٣٢/٧ ترجمة ٣٧٠٤٥).

قلت: وهذه رواية منقطعة؛ لأن زيد بن أسلم كان يرسل، وأحاديثه عن عمر منقطعة كما صرّح به الحافظ ابن حجر (تقريب التهذيب رقم٢١١٧) كذلك الشيخ الألباني (إزالة الدهش٣٧ ومعجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الألباني ٧٣/٢).

ولئن احتججتم بهذه الرواية أبطلتم اعتقادكم بحصول التحريق إلى التهديد بالتحريق. وأبطلتم اعتقادكم بأن علياً لم يبايع؛ لأن هذه الرواية تقول: فلم يرجعوا إلى فاطمة حتى بايعوا أبا بكر. (انتهى).

نقول: شبهة الإرسال منتفية؛ لأن الراوي لها ليس زيد بن أسلم، بل الراوي (أبوه) أسلم وهو يروي عن عمر بن الخطاب، وهو مولى له، ولك أن تراجع الذهبي في تذكرة الحفاظ[1]، ليتضح لكم صدق قولنا.

---

(١) قال الذهبي: أسلم أبو زيد العدوي [روى] عن مولاه عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق ومعاذ وأبي عبيدة وغيرهم من كبار علماء التابعين وهو حبشي اشتراه عمر سنة إحدى عشرة لمّا حج، وقيل هو من سبي عين التمر روى عنه ابنه زيد بن أسلم ونافع وسلم بن جندب توفي سنة

قاعدة يقررها ابن حجر

ثم إنّ ابن حجر العسقلاني ذكر مورداً يشابه ما نحن فيه، وهو أن حكم الإرسال بالقطع - على فرض أن هذه الرواية مرسلة - يأخذ حكم الاتصال، وتصحح الرواية؛ وذلك لوجود قرينة وهي نفس نقله (أي أسلم) لمجريات هذه الأحداث، وهذا كاشف عن أن الذي حدّثه بها هو (عمر)، وعليه فالرواية تكون متصلة وصحيحة.

وهذا الكلام نقله ابن حجر يعترض فيها على الدار القطني الذي حكم على رواية من صحيح البخاري بالإرسال، وهي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر (لاحظ أن السند أيضاً عن زيد بن أسلم عن أبيه).

قال ابن حجر في فتح الباري:« قال الدار قطني: أخرج البخاري عن القعنبي وعبد الله بن يوسف وغيرهما عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسير وعمر معه (الحديث). في نزول سورة الفتح مرسلاً.

قلت: بل ظاهر رواية البخاري الوصل؛ فإن أوله (أي السند) وإن كان صورته صورة المرسل، فإن بعده ما يصرح بأن الحديث لأسلم عن عمر؛ ففيه بعد قوله: فسأله عمر عن شيء فلم يجبه، فقال عمر: نزرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، قال عمر: فحركت بعيري ثم تقدمت أمام الناس، وخشيت أن ينزل فيّ قرآن، وساق الحديث على هذه الصورة حاكياً لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلاً؟ هذا

ثمانين بالمدينة. تذكرة الحفاظ، الذهبي ج١ ص٥٢، مكتبة الحرم المكي.وانظر تهذيب الكمال للمزي ج٢ص ٥٣٠.

من العجب والله أعلم» (انتهى كلام ابن حجر)[١].

إذن فالكلام هو الكلام؛ لأنّ روايتنا التي نقلها أسلم كان يتحدث فيها عن وقائع عاشها مع مولاه عمر بن الخطاب، وإنّ لم يكن المتحدث هو عمر، وعليه فالرواية تأخذ حكم الاتصال وليست مرسلة.

ترجمة السند

ورجال هذا السند فجميعهم من الحفاظ الثقات.

١ـ محمد بن بشر: ابن الفرافصة بن المختار العبدي، أبو عبد الله الكوفي الطبقة التاسعة من صغار أتباع التابعين روى له (البخاري ومسلم و أبو داود و الترمذي والنسائي و ابن ماجه) قال الذهبي: الثبت، قال أبو داود: هو أحفظ من كان بالكوفة[٢]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ[٣].

٢ـ وأما عبيد الله بن عمر: ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوى،قال الذهبي الفقيه الثبت، وقال ابن حجر ثقة ثبت[٤].

٣ـ وأما زيد بن أسلم القرشي العدوي، أبو أسامة، و يقال أبو عبد الله، المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطاب.

قال الذهبي: الفقيه وقال ابن حجر: ثقة عالم[٥].

---

(١) ابن حجر: مقدمة فتح الباري، ص٣٧١. وكذلك في فتح الباري: ج٧ ص٣٤٨، قال: «مرسلٌ ولكن بقيته تدل أنه عن عمر لقوله في أثنائه قال عمر فحركت... الخ» الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت. ط١، ١٤٠٨ هـ

(٢) الكاشف: ج٢ص٥٩.

(٣) تقريب التهذيب: ج١ص٤٦٩.

(٤) الكاشف: ج١ص٥٨٦،وتقريب التهذيب، ج١ص٣٧٣.

(٥) الكاشف: ج١ص٤١٤، وتقريب التهذيب ج١ص٢٢٢.

٤ـ وأما أسلم القرشي العدوى، أبو خالد و يقال أبو زيد، المدني، مولى عمر بن الخطاب (والد زيد بن أسلم، و خالد بن أسلم) من الطبقة الثانية وهو من كبار التابعين،روى له: البخاري و مسلم وأبو داود والترمذي و النسائي وابن ماجة، قال العجلي: ثقة من كبار التابعين وقال أبو زرعة: ثقة[1] وقال ابن حجر العسقلاني: ثقة مخضرم[2].

إذن فالسند صحيح ومعتبر.

وقولكم: (أبطلتم اعتقادكم بحصول التحريق إلى التهديد بالتحريق)

نقول: إنّ الروايات اختلفت مضامينها تارة تنقل لنا صيغ الحرق، وتارة التهديد وغيرها، ولكنها تتفق على أن هذا الفعل قد تجرأ عليه القوم وكشفوا بيت فاطمة عليها السلام، والرواية الأولى صحيحة السند وصريحة في ذلك، كما تقرر آنفاً.

وإن قلتم: إنّكم وقعتم في التعارض، فنقول له:

أولاً: يكفي تحقق أحد هذه الأُمور ـ أعني التهديد بالإحراق، أو الإتيان بالنار أو الحطب ـ في الطعن على فاعله، كيف لا يبالون بالتعدي على بيت يُعدّ من بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، ولماذا لا يهتمّون بتهديد من يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها، ومن آذاها فقد آذى الله.

ثانياً: هل يترقب أن تحكى لنا القضية بتمامها من الذين أُشرب في قلوبهم حبّ الهيئة الحاكمة والظالمين للعترة الطاهرة عليهم السلام؟! مع ما هناك من تعتيم

(١) المزي: تهذيب الكمال، ج٢ص ٥٣٠.

(٢) تقريب التهذيب: ج١ص ١٠٤.

إعلامي وتحريف وخوف ورغبة، كلاّ! وقديماً قالوا: حبّ الشيء يعمي ويصمّ.

نعم، قد جرى على ألسنة بعضهم وسقط عن أقلام آخرين ما يكفي لطالب الحق ويقبله المنصف، ولكن مع ذلك لا يقدرون على إيراد القضية بتمامها؛ بل هناك دواعٍ شتى على إخفاء تلك الفضائح، كما نرى ذلك في كتاب (الأموال) عندما نقل رواية ندم أبي بكر لكشف بيت فاطمة عليها السلام، قال:« فوددت أنّي لم أكن فعلت كذا وكذا»[1].

ثالثاً: يمكن أن يقال: إنّ كل واحد من الرواة نقل ما رآه بعينه ـ لاسيما مع شدة الزحام ـ وما كان عليه المهاجمون من الفظاظة والغلظة، فإن ذلك يمنع عن مشاهدة القضية بتمامها، فحكاية شيء منها لا تنفي سائر ما ذكر فيها، ويشهد لذلك: ما ورد من الآثار التي ذكر فيها تحقق إحراق الباب بعد ذكر التهديد أو إرادة الإحراق، والمراد: إنهم قصدوا إحراق البيت ومن فيه.. أي أمير المؤمنين والسيدة فاطمة الزهراء وأولادهم عليهم السلام، ولكنّهم لم يقدروا على ذلك أو لم يتحقق واقتصر على الباب مع قصد الجميع.

رابعاً: الذي ينظر بعين الإنصاف ويتحلّى بالموضوعية في روايات العامة التي تذكر تهديدهم السيدة فاطمة عليها السلام بإحراق دارها، وروايات أُخرى عنهم تذكر الإتيان بالنار، وطائفة ثالثة تدل على جمعهم الحطب حول البيت، وطائفة رابعة على ضربها أو إسقاطها جنينها ثم يرى تواتر النصوص بدفنها ليلاً[2]، وإيصائها بذلك لئلا يصلّي عليها الشيخان، وأنّها لم تزل غضبى

(١) أبو عبيد قاسم بن سلاّم: الأموال:١٩٣ ـ ١٩٤، مكتبة الكليات الأزهرية،مصر.
(٢) راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب.

عليهما إلى أن ماتت، بل بقي قبرها مخفياً إلى يومنا هذا بوصية منها، يحصل له العلم القطعي بتحقق الإحراق وسائر الجنايات.

وقولكم: أبطلتم اعتقادكم بأن علياً لم يبايع، لأن هذه الرواية تقول: فلم يرجعوا إلى فاطمة حتى بايعوا أبا بكر.

نقول: روى البخاري في صحيحه أنّ علياً عليه السلام لم يبايع في تلك الفترة التي أحرق فيها بيت فاطمة عليها السلام قال:« حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كان عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأعملنَّ فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها... ولم يكن يبايع تلك الأشهر»[1].

فهذه الرواية الصحيحة، والتي هي في أصح الكتب عندهم، تقرر أنّ علياً لم يبايع تلك الأشهر[2].

(١) البخاري: صحيح البخاري ج٥ص٨٣ باب غزوة خيبر. دار الفكر ١٤٠١هـ

(٢) وأيضا تقرر أنّ فاطمة وجدت على أبي بكر، والوجد في اللغة: الغضب، قال ابن منظور في

وبذلك يندفع ما قاله صاحب الشبهة من مبايعة علي عليه السلام لأبي بكر بعد هذه الحادثة؛ لأنّ رواية الصحيح مقدمة على غيرها؛ ولأنّه أصح كتاب عندهم بعد كتاب الله جل وعلا[1]. ولأنّ مبنى القوم هو تقديمه على غيره.

الشبهة الثانية:

قال الدمشقية: « حدثنا ابن حميد قال: حدثنا جرير عن مغيرة عن زياد بن كليب، قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله، لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه

اللسان: «وجد ويجد وجداً وجدة ووجداناً: غضب. وفي حديث الإيمان، إني سائلك فلا تجد علي: أي لا تغضب من سؤالي. ابن منظور: لسان العرب: مادة (وجد) ج٣ ص٤٤٦، نشر أدب الحوزة، ط١، ١٤٠٥هـ.

فإذا ضممنا لهذا الحديث حديثاً آخر رواه البخاري لنا في صحيحه، قال: «حدثنا أبو الوليد حدثنا ابن عيينة عن عمر وابن دينار عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فاطمة بضعة منى فمن أغضبها أغضبني ». صحيح البخاري، ج٤ ص٢١٠، باب مناقب المهاجرين وفضلهم.

وواضح أن الذي يغضب رسول الله ما هو حكمه.

قال المناوي في تعليقه لشرح حديث (من آذى شعرة مني):«أي أحداً من أبعاضي وإن صغر، كنّى به عن ذلك، كما قال: فاطمة بضعة مني (فقد آذاني ومن [ص١٩] آذاني فقد آذى الله) زاد أبو نعيم والديلمي: فعليه لعنة الله ملء السماء وملء الأرض، وقد أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم وشرفهم ليس لأنفسهم وإنما الله الذي اجتباهم وكساهم حلة الشرف..» المناوي: فيض القدير شرح جامع الصغير، ج٦ ص٢٥، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

أترك للقارئ الكريم التأمل في هذا الكلام، والتحلي بعقلية المراجعة، ليتضح الحق، فالحق أحق أن يتبع.

(١) انظر مقدمة صحيح ابن حبان، قال: « ها هو ذا البخاري أمير علم الحديث وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله.» صحيح ابن حبان (المقدمة)ج١ص٢٢. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.

الزبير مصلتاً السيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه» (تاريخ الطبري ٢/٢٣٣).

في الرواية آفات وعلل منها:

جرير بن حازم: وهو صدوق يهم وقد اختلط، كما صرح به أبو داود والبخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٢٣٤).

المغيرة: وهو ابن المقسم. ثقة إلا أنه كان يرسل في أحاديثه لاسيما عن إبراهيم. ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين وهي المرتبة التي لا يقبل فيها حديث الراوي إلا إذا صرح بالسماع.

جواب الشبهة:

أولاً: نقول لصاحب الشبهة: إن علم الرجال علم دقيق، ولابد من الاطلاع والبحث فيه ومعرفة طبقات الرواة ومعرفة الراوي والمروي عنه، ومعرفة وفيات الرجال، وكذلك دراسة أساليب النقد ومتابعة علماء الجرح والتعديل في ذلك فهم أهل الخبرة في هذا الفن، وما هو الجرح الذي يؤخذ به، هل هو المفسر أو لا؟ وما هي العلة فيه؟ وما هي الضوابط لو وقعنا في التعارض؟ وكيف نرجّح بينهما؟ ثم إنه ليس كل حديث هو ضعيف، فلعل هناك متابعات له صحيحة، أو شواهد أو غير ذلك، فلعل هناك أحاديث تجدها لأول وهلة ضعيفة، ولكن بعد التأمل تجدها ترتقي إلى الصحة أو الحسن لغيرها.

فهناك أحاديث حسنة بذاتها، وهناك بغيرها. وهذا الفن بطبيعة الحال يحتاج إلى سنوات من الدراسة للوقوف على هذه المعارف الدقيقة والجليلة.

ونعتقد أنّ صاحب الشبهات قاصر عن إدراك هذه المعاني الدقيقة؛ لأننا نجده لا يشخّص الرجال الذين يقعون في السند، وهذه هي المرتبة الدنيا في معرفة الرجال، ثقتهم من ضعيفهم.

فهنا نجد أن صاحب الشبهات في هذه الرواية قد أخطأ في معرفة وتشخيص (جرير) وبنى على أنّه (جرير بن حازم) وحكم على طبق ذلك بضعف الرواية في حين أن (جرير بن حازم) لم يكن شيخاً لابن حميد ولم يرو عن المغيرة البتة.

والصحيح هو جرير بن عبد الحميد، المتوفى سنه (١٨٨هـ). روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال عنه ابن سعد في الطبقات: «وكان ثقة، كثير العلم»[١]. وقال عنه العجلي: «كوفي ثقة»[٢]. وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب»[٣].

وقال الذهبي: «الحافظ الحجة... رحل إليه المحدثون لثقته وحفظه وسعة علمه»[٤]. وعليه فالرجل ثقة.

ترجمة السند:

١- ابن حميد شيخ الطبري والذي سكت عنه (الدمشقية) هو: محمد ابن حميد أبو عبد الله الحافظ، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

---

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج٧ ص٣٨١، دار صادر – بيروت.

(٢) العجلي: معرفة الثقات، ج١ ص٢٦٧، مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ

(٣) ابن حجر: تقريب التهذيب، ج١ ص١٥٨، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ

(٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج١ ص٢٧١-٢٧٢، مكتبة الحرم المكي.

قال المزي في تهذيبه والذهبي في تأريخه وابن حجر في لسانه: «وثقه يحيى بن معين، قال: ثقة. ليس به بأس، رازي كيّس.

ووثقه أبو زرعة: من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حياً.

وقال أبو قريش محمد بن جمعة بن خلف الحافظ: قلت لمحمد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟ قال: ألا تراني هو ذا أحدث عنه.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد الرازي: سمعت يحيى بن معين يقول: ابن حميد ثقة.

وقال أبو العباس بن سعيد: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي يقول: ابن حميد ثقة، كتب عنه يحيى، وروى عنه من يقول فيه: هو أكبر منهم.

و قال يحيى بن أحمد بن زياد: ذكر محمد بن حميد عند يحيى بن معين فقال: ليس به بأس»[١].

أما ما ورد من تضعيف الجوزجاني وغيره كما ذكر ذلك المزي في تهذيبه[٢]. فهو مردود بما تقدم من توثيق أساطين الفن وأهل الصناعة له كابن معين وأبي زرعة. وعليه فالرجل ثقة.

٢- أما جرير فقد تقدم الكلام عنه وهو ثقة.

---

(١) يوسف المزي: تهذيب الكمال، ج٢٥ص ١٠٠-١٠١، الذهبي: تاريخ الإسلام ج١٨ ص٤٢٥، ابن حجر: لسان الميزان، ج٧ ص ٤٩٢ / ٥٧٤١.

(٢) تهذيب الكمال ج٢٥ص ١٠٠-١٠١. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٣هـ.

٣- أما المغيرة: فهو ابن مقسم الضبي: روى له البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه.

قال المزي في تهذيبه: «قال أحمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى بن معين: ثقة مأمون. وقال أبو حاتم عن يحيى بن معين: ما زال مغيرة أحفظ من حماد بن أبي سليمان. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي فقلت: مغيرة عن الشعبي أحب إليك أم ابن شبرمة عن الشعبي؟ فقال: جميعاً ثقتان. وقال العجلي: مغيرة ثقة، فقيه الحديث، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا وقف أخبرهم ممن سمعه»[(١)].

قال الذهبي في الكاشف: «الفقيه، حكى جرير عنه، قال: ما وقع في مسامعي شيء فنسيته»[(٢)].

وقال ابن حجر في التقريب: «ثقة متقن إلاّ أنّه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم»[(٣)].

شبهة تدليس المغيرة

قال ابن حجر في طبقاته: «وقال أبو داود: كان لا يدلس، وكأنه أراد ما حكاه العجلي، أنه كان يرسل عن إبراهيم، فإذا وقف أخبرهم ممن سمعه»[(٤)].

---

(١) تهذيب الكمال، ج٢٨ ص ٤٠٠.

(٢) الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢ ص٢٨٨، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(٣) ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ج٢ ص٢٠٨، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ

(٤) ابن حجر العسقلاني: طبقات المدلسين، ص٤٦، تحقيق د.عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط ١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

والإخبار بالسماع أمر قابل للتصديق، قال الغزالي (توفي ٥٠٥هـ) في المستصفى في مسألة التعبد بخبر الواحد في الدليل الثالث: «فالذي يخبر بالسماع الذي لا يشك فيه أولى بالتصديق»[١].

نقول: أولاً: على فرض الإرسال، فهنا المغيرة لم يرو عن إبراهيم لتأتي هذه الشبهة. فالرجل روى عن زياد بن كليب التميمي.

ثانياً: إن المغيرة إذا توقف في الحديث، فهو يخبر من أين سمعه، ولذا نجد أبا داود ينفي التدليس عنه، كما يقول ابن حجر.

إذن قول ابن حجر (عن أبي داود) يرفع عنه شبهة التدليس، فهو الرجل المتقن الفقيه الذي لا ينسى ما وقع في مسامعه، كما قال الذهبي آنفاً.

أما قولكم: إن ابن حجر ذكره في المرتبة التي لا يقبل فيها حديث الراوي إلا إذا صرح بالسماع.

فهذا مدفوع بقول العجلي: إنّ المغيرة إذا توقف في الحديث فهو يخبر من أين سمعه، وكذلك قول الذهبي: إنه لا ينسى ما وقع في مسامعه، فبتلك القرينتين ينتفي هذا القول.

أضف إلى ذلك أن ابن حجر أدرج الكثير من العلماء والحفاظ الثقات في هذه المرتبة، كالزهري وغيره[٢]. فإذا التزمنا بقول ابن حجر يلزم إسقاط جل أحاديث الزهري التي لم يصرح بها في السماع مع إنهم قالوا بصحتها،

---

(١) محمد بن محمد الغزالي: المستصفى، ص١٢١، دار الكتب العلمية - بيروت،١٤١٧ هـ

(٢) قال ابن حجر فيمن ذكرهم في المرتبة الثالثة: «محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري الفقيه المدني نزيل الشام مشهور بالإمامة والجلالة من التابعين وصفه الشافعي والدار قطني وغير واحد بالتدليس» طبقات المدلسين ص٤٥.

وهذا واضح لمن تتبع أحاديث الزهري.

٤- أما زياد بن كليب: فهو التميمي الحنظلي، أبو معشر الكوفي من الطبقة السادسة روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، قال الذهبي: حافظ متقن[١]. وقال ابن حجر: ثقة[٢].

إذن فالرواية صحيحة وليس فيها آفات، كما ادعى صاحب الشبهة.

الشبهة الثالثة:

قال الدمشقية: أحمد بن يحيى البغدادي، المعروف بالبلاذري، وهو من كبار محدثيكم، المتوفى سنة (٢٧٩هـ)، روى في كتابه أنساب الأشراف ٥٨٦/١، عن سليمان التيمي، وعن ابن عون: أن أبا بكر أرسل إلى علي عليه السلام يريد البيعة، فلم يبايع. فجاء عمر ومعه فتيلة ـ أي شعلة نار ـ فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب! أتراك محرقاً عليّ بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك!

هذا إسناد منقطع من طرفه الأول ومن طرفه الآخر. فإن سليمان التيمي تابعي والبلاذري متأخر عنه، فكيف يروي عنه مباشرة بدون راو وسيط؟ وأما ابن عون فهو تابعي متأخر وبينه وبين أبي بكر انقطاع.

وفيه علتان:

أولاً: جهالة مسلمة بن محارب. ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٢٦٦/٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ولم أجد من وثقه أو ذمه.

---

(١) الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ج١ص٤١٢.

(٢) تقريب التهذيب، ج١ ص٢٢٠.

ثانياً: الانقطاع الكبير من ابن عون وهو: عبد الله بن عون توفي سنة ١٥٢ هجرية. ولم يسمع حتى من أنس ـ والصديق من باب أولى ـ الحادثة مع التذكير بأن الحادثة وقعت في السنة الحادية عشرة من الهجرة.

وكذلك سليمان التيمي لم يدرك الصديق توفي سنة ١٤٣ هجرية.

جواب الشبهة:

أولاً: أنقل كلمات أهل التراجم الذين تحدثوا عن البلاذري؛ لأن الناقل للحدث التأريخي أو الروائي إذا كان ثقةً فإن ذلك يورث الاطمئنان بنقله كما أكدنا ذلك في المقدمة.

ترجمة البلاذري

هو أحمد بن يحيى البغدادي المعروف بالبلاذري، يعد من العلماء الكبار الذين يَعتمدُ عليهم الذهبي وابن حجر وغيرهم في كثير من الأحداث التاريخية والروائية، وكذلك في طبقات الرجال. فهو عَلَمٌ في الأنساب والرواية والحديث والأدب؛ لذا وصفه الذهبي وغيره بالعلامة، وواضح أن كلمة العلامة صيغة مبالغة لكثرة وغزارة علمه.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء:

«البلاذري العلامة، الأديب، المصنف، أبو بكر، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي البلاذري، الكاتب، صاحب، التاريخ الكبير»[(١)].

وقال أيضاً في تذكرة الحفاظ، عن الحاكم بقوله: «كان واحد عصره في

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٣ ص١٦٢، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

الحفظ وكان أبو علي الحافظ ومشايخنا يحضرون مجلس وعظه يفرحون بما يذكره على رؤوس الملأ من الأسانيد، ولم أرهم قط غمزوه»[١].

وقال ابن كثير: نقلاً عن ابن عساكر: «كان أديباً، ظهرت له كتب جياد»[٢].

إذن فالرجل ثقةٌ ومن الحفاظ الكبار وكتبه تعد من الجياد وهذا كافٍ حسب اعتقادنا بوثاقة رواياته.

ثانياً: قولكم: «هذا إسناد منقطع من طرفه الأول ومن طرفه الآخر، فإن سليمان التيمي تابعي والبلاذري متأخر عنه، فكيف يروي عنه مباشرة بدون راو وسيط؟ وأما ابن عون فهو تابعي متأخر وبينه وبين أبي بكر انقطاع».

نقول: هذا الإسناد ليس منقطعاً من طرفه الأول ومن طرفه الآخر...الخ؛ وذلك لجهلكم أو للتدليس الذي نقلتموه؛ وذلك لأن البلاذري قال في أول حديثه: «المدائني عن مسلمة بن محارب عن سليمان التيمي وعن ابن عون.....الحديث»[٣].

والمدائني شيخ البلاذري، فأين الانقطاع؟ فلو نقلت لنا الواسطة التي(حذفتها) لزال اللبس والغموض.

ترجمة السند:

١- المدائني هو: علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف، أبو الحسن المعروف بالمدائني: وثقه الخطيب البغدادي (توفي/ ٤٦٣ هـ) قال: «عن

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ: ج٣ ص٨٩٢ رقم الترجمة ٨٦٠.
(٢) ابن كثير: البداية والنهاية: ج١١ ص٦٩، حوادث سنة ٢٧٩.
(٣) البلاذري: أنساب الأشراف ج٢ص٧٧٠ دار الفكر ط١، ١٤١٧هـ.

يحيى بن معين قوله: ثقة، ثقة، ثقة. قال فسألت أبي فقلت من هذا الرجل؟ قال: المدائني.

ثم قال: أخبرنا الصيمري، حدثنا علي بن الحسن الرازي، حدثنا محمد بن الحسين الزعفراني، حدثنا أحمد بن زهير، قال: قال لي يحيى ابن معين - غير مرة - اكتب عن المدائني كتبه. وقال عن أبي العباس أحمد بن يحيى النحوي: من أراد أخبار الجاهلية فعليه بكتب أبي عبيدة، ومن أراد أخبار الإسلام فعليه بكتب المدائني.

توفي في ذي القعدة سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان عالما بأيام الناس، وأخبار العرب وأنسابهم، عالماً بالفتوح والمغازي ورواية الشعر، صدوقاً في ذلك»[١].

ووثقه الذهبي قائلاً: «العلامة الحافظ الصادق أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني الإخباري. نزل بغداد، وصنف التصانيف، وكان عجبا في معرفة السير والمغازي والأنساب وأيام العرب، **مصدقاً فيما ينقله، عالي الإسناد...** قال يحيى بن معين ابن معين ثقة ثقة ثقة»[٢].

أما ما نقله ابن عدي أنّه ليس بالقوي [٣] فليس له وجه، ولا يصمد أمام توثيق ابن معين، لذلك نجد أن الخطيب البغدادي والذهبي لم ينقلوا

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١٢ص١٢ص٥٥،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١/ ١٤١٧ هـ / وكذلك ابن حجر: لسان الميزان ج٤ص٢٥٣ رقم الترجمة ٦٨٩. مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان، ط ٢، ١٣٩٠هـ

(٢) سير أعلام النبلاء: ج ١٠ص ٤٠١

(٣) ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج٥ص٢١٣.

تضعيف ابن عدي، بل زادوا في الثناء عليه ومدحه ووصفه بكونه العلامة الصادق المصدق فيما ينقله، وهذه شهادة قل نظيرها، وهي شهادة لصدق هذه الرواية.

٢- مسلمة بن محارب، وثقه ابن حبان في كتاب الثقات[١].

أما قولكم: إنّه مجهول، فلا عبرة به بعد هذا التوثيق.

٣- سليمان التيمي الذي سكت عنه (الدمشقية) فهو: سليمان بن طرخان التيمي روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال الذهبي: «أحد السادة سمع أنساً وأبا عثمان النهدي»[٢].

وقال ابن حجر: «ثقة»[٣].

وقال أيضا: «روى عن أنس بن مالك وطاووس وغيرهم، قال الربيع ابن يحيى عن سعيد: ما رأيت أحداً أصدق من سليمان التيمي. وقال عبد اللّه بن أحمد عن أبيه: ثقة. وقال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال العجلي: تابعي ثقة، فكان من خيار أهل البصرة»[٤].

٤- ابن عون هو:ابن أرطبان المزني البصري، قال عنه الذهبي في الكاشف: «أحد الأعلام، قال هشام بن حسان: لم تر عيناي مثله. وقال الأوزاعي: إذا مات ابن عون و سفيان استوى الناس»[٥].

---

(١) ابن حبان: الثقات: ج٧ص ٤٩٠.

(٢) الكاشف: ج١ص ٤٦١.

(٣) تقريب التهذيب: ج١ ص٢٥٢.

(٤) تهذيب التهذيب:٤/٢٠١ـ٢٠٢، رقم الترجمة ٣٤١.

(٥) الذهبي: الكاشف، ج١ ص٥٨٢.

وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب: «ثقة، ثبت، فاضل، من أقران أيوب في العلم و العمل و السن»[١].

وأما قولكم: عبد الله بن عون توفي سنة (١٥٢) هجرية. ولم يسمع حتى من أنس والصديق.

فنقول: عدم سماع ابن عون من أبي بكر لا يضر في المقام؛ لأننا نعامل هذه الرواية كأثر عن ابن عون نفسه، وهو كما ترجمناه من الأعلام الكبار والثقات الأثبات، فنقله لا يخلو من المصداقية، فإذا كان الرجل بهذا القدر من التثبت، فما يحدثنا به يكون موجباً للإطمئنان بصحة أحاديثه.

وعليه فالرواية بهذا اللحاظ صحيحة ويعتمد عليها.

الشبهة الرابعة:

قال الدمشقية: روى ابن خذابة في كتابه «الغدر» عن زيد بن أسلم، قال: كنت من حمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه من البيعة، فقال عمر لفاطمة: أخرجي كل من في البيت أو لأحرقنه ومن فيه!

قال: وكان في البيت علي وفاطمة والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبي (ص).

فقالت فاطمة: أفتحرق علي ولدي!!

فقال عمر: إي والله، أو ليخرجنّ وليبايعنّ!!

لم يتمكن طارح هذه الشبهات من ضبط اسم المنقول عنه، ولا ضبط

---

(١) ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ج١ ص٥٢٠.

اسم كتابه.

فهذا المؤلف مختلف في ضبط اسمه فمنهم من ضبطه باسم (ابن خنزابة) ومنهم باسم (ابن خذابة) ومنهم (خرذابة) ومنهم (ابن جيرانه) ومنهم (ابن خيرانة) ورجّح محقق البحار أنه ابن (خنزابة).

ولكن ضبطه الزركلي في (الأعلام٢/١٢٦) باسم (ابن حنزابة جعفر بن الفضل بن جعفر) توفي (٣٩١ هـ).

أما كتابه فهو كتاب الغرر وليس كتاب الغدر. (٣٣٩/٢٨). ومنهم من ضبطه باسم (العذر).

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الدليل عند الرافضة يقوم بوجود ذكر للرواية في أي كتاب كان.

جواب الشبهة:

أولاً: أما قولكم: إن اسم الكتاب هو (الغدر أو العذر)، فهذا كلام باطل لم يذكره علماء الشيعة إطلاقاً، بل عندما يتعرضون لهذه الرواية يقولون (ابن خنزابة في غرره) وعلى القارئ المراجعة.

ثم إن الاختلاف في الاسم وارد، وكثير ما يقع، لوجود التصحيف وأخطاء الطباعة للفارق الزمني، وهذا ما نجده في كثير من الأسماء فراجع الذهبي في سير أعلام النبلاء للذهبي، وكذلك المزي في تهذيب الكمال فعندما يضبطون للرجل المترجم له، يذكرون الاحتمالات لاسمه مثلاً: (قيل: اسمه كذا أو المعروف بكذا، والصحيح اسمه كذا)، ومع ذلك فهذا لا يضر بعد ضبط الزركلي له، باسم (ابن حنزابة جعفر بن الفضل بن جعفر) توفي (٣٩١ هـ)

الذي تقدمت الإشارة له من قبلكم.

وعليه فتحسم مسألة اسم الكتاب والمؤلف؛ لاسيما وأن الزركلي من أعلام السنة، وله باع كبير في هذا الباب.

ثانياً: وثاقة المؤلف الناقل للحديث من المسائل المهمة الموجبة للاطمئنان بصدق النقل كما تقدم مراراً.

ترجمة جعفر بن الفضل بن حنزابة

قال الذهبي في تأريخه في ترجمته لـ(جعفر بن الفضل بن جعفر ابن حنزابة): «وقال السلفي: كان أبو الفضل بن حنزابة من الثقات الحفاظ المتبحرين بصحبة أصحاب الحديث، مع جلالة ورئاسة. يروي ويملي بمصر في حال وزارته، ولا يختار على العلم وصحبة أهله شيئاً، وعندي من أماليه فوائد، ومن كلامه على الحديث وتصرفه الدال على حدة فهمه ووفور علمه»[(١)].

وقال عنه السمعاني في الأنساب: «أبو الفضل جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمد بن الفرات، الوزير المعروف بابن حنزابة البغدادي، أحد الحفاظ كان كثير السماع، حسن العقل، ذا رأي وشهامة، وله أنعام في حق أهل العلم»[(٢)].

وقال ابن الأثير الجزري في اللباب: «الوزير المعروف بابن حنزابة كان كثير السماع عظيم الرياسة محسناً إلى العلماء، ولي الأمر بمصر وقصده

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢٧ ص ٢٥٠، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ وانظر: تذكرة الحافظ، ج٣ ص١٠٢٢، وسير أعلام النبلاء، ج١٦ ص٤٨٥.

(٢) أبو سعد السمعاني: الأنساب، ج٥ ص٥٩٩، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ

العلماء من كل ناحية، وبسببه سار الدارقطني الإمام إلى مصر»[١].

فالرجل ثقة، ومن الحفاظ الكبار، حاد الفهم، موفور العلم، لذا قصده الدار القطني وروى عنه. فنقله للحديث يكون موثوقاً به معتمداً عليه.

ثالثاً: المروي عنه هو« زيد بن أسلم»: وهو القرشي العدوي، أبو أسامة، قال أبو عبد الله، المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطاب.

روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

قال المزي في تهذيبه: «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وأبو زرعة، و أبو حاتم، و محمد بن سعد، والنسائي، و ابن خراش: ثقة.وقال يعقوب بن شيبة: ثقة من أهل الفقه و العلم»[٢].

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: «ثقة عالم» [٣]، وقال الذهبي في الكاشف: «الفقيه»[٤].

إذن بعد وثاقة المؤلف وضبط اسمه، وكذلك الكتاب، ووثاقة المروي عنه، ولاسيما أن الرجل كان مولى لعمر بن الخطاب كما تقدم، وعليه فالرواية معتمدة ولا غبار عليها.

الشبهة الخامسة:

قال الدمشقية: ابن عبد ربه في العقد الفريد ٢/ ٢٠٥ ط المطبعة الأزهرية، سنة (١٣٢١هجرية)، قال: الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر، علي، والعباس،

(١) ابن الأثير: اللباب، ج٣ ص٣٦٤، دار صادر ـ بيروت.
(٢) المزي: تهذيب الكمال، ج ١٠ ص١٧.
(٣) ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ج١ ص٣٢٦.
(٤) الذهبي: الكاشف، ج١ ص٤١٤.

والزبير، وسعد بن عبادة.

فأما علي والعباس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة، حتى بعث إليهم أبو بكر، عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة، وقال له: إن أبوا فقاتلهم! فأقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهم الدار، فلقيته فاطمة، فقال: يا بن الخطاب، أجئت لتحرق دارنا؟!

قال: نعم، أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأمة!!

أولاً: ابن عبد ربه عند الرافضة من أعيان المعتزلة. (الطرائف لابن طاووس الحسني ص٢٣٩). والمعتزلة من أضل هذه الأمة. وبهم ضل الرافضة.

ثانياً: إنه كان مشهوراً بالنصب أيضاً. فإنه كان يعتقد أن الخلفاء أربعة آخرهم معاوية. ولم يدرج علي بن أبي طالب من جملة الخلفاء (الأعلام للزركلي ٢٠٧/١) ومثل هذا نصب عند أهل السنة.

ثالثاً: كتابه كتاب في الأدب. يا من عجزتم عن أن تجدوا شيئاً من كتب السنة.

جواب الشبهة

أولاً: قولكم: إن ابن عبد ربة عند الرافضة من المعتزلة، قول غير صحيح، فالرجل كما عرّفه القمي في الكنى والألقاب: « ابن عبد ربه أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه القرطبي الأندلسي المرواني المالكي»[1].

وقال القمي في كتابه (بيت الأحزان): « أبو عمرو أحمد بن محمد

(١) الشيخ عباس القمي: الكنى والألقاب، ج١ ص٣٥٢.

القرطبي المرواني المالكي المشهور بابن عبد ربه الأندلسي المتوفى سنة ثماني وعشرين بعد ثلثمائة، وهو من أكابر علماء السنة »[١]، فالرجل أموي، مرواني، مالكي المذهب، ولا يضر قول ابن طاووس في كونه من المعتزلة، علماً أن ابن طاووس لم يقل من(أعيان المعتزلة)؛ بل قال: رجل معتزلي من أعيان المخالفين، فالرجل من أهل السنة وأعلامها.

ثانياً: قولكم: والمعتزلة من أضل هذه الأمة. وبهم ضل الرافضة.

نقول: كلامكم غير متوازن فإن المعتزلة لهم مبانيهم الفكرية والعقائدية فأين هم من الإمامية الاثني عشرية؟! فهذا كلام غير دقيق، ويكشف عن كونكم قليلي الخبرة في هذا المجال.

ثالثاً: قولكم: كان مشهوراً بالنصب، يتناقض مع ما قاله الجمهور من علمائكم في وثاقته، لاسيما قول الذهبي من كونه ديّناً، متصوناً كما سيأتي، إلاّ أن نقول: إن النواصب هم ثقات، وهذا ليس غريباً عند القوم، فإنهم وثقوا عمران بن حطان ـ الراثي لعبد الرحمن بن ملجم[٢]. ووثقوا عمر بن سعد قاتل الحسين عليه السلام[٣]، ومروان بن الحكم الذي كان يلعن علي بن أبي طالب،

---

(١) القمي: بيت الأحزان، ص٨٥.

(٢) روى له البخاري وأبو داود والنسائي. قال العجلي: بصري، تابعي، ثقة، قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، انظر: تهذيب الكمال: المزي، ج٨ ص١١٣.

(٣) قال عنه ابن حجر: صدوق، ثم أعقب كلامه بأنه ليس صحابياً بقوله: ووهم من ذكره في الصحابة. انظر: تقريب التهذيب، ج١ ص٤١٣.

أقول: لو سألنا ابن حجر، وقلنا له: لو رفعنا هذا الوهم، وقلنا: إن الرجل كان صحابياً، فماذا تقول؟ لأجاب: بأنه ثقة بلا جدال؛ لأن مبنى القوم أن الصحابي لا تمسه يد الجرح ولو كان قاتل ريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله.

والقائل للإمام الحسن عليه السلام: أنتم أهل بيت ملعونون. خلافاً لصريح القرآن الكريم الذي يقول عنهم أنهم أهل بيت مطهرون[١].

ترجمة ابن عبد ربه الأندلسي

وعلى كل حال فسوف ننقل أقوال أصحاب التراجم في (ابن عبد ربه الأندلسي).

قال الذهبي: «أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حدير الأندلسي القرطبي المتوفى (٣٢٨هـ)، كان موثقاً، نبيلاً، بليغاً، شاعراً[٢].

وقال أيضاً: «وكان صدوقاً ثقة، متصوناً، ديناً، رئيساً»[٣].

وقال اليافعي في مرآة الجنان: «كان رأس العلماء المكثرين والإطلاع على أخبار الناس»[٤].

---

(١) قال أبو يعلى في مسنده عن أبي يحيى: «.... قال مروان: أهل بيت ملعونون، فغضب الحسن، فقال: أقلت: أهل بيت ملعونون؛ فو الله لقد لعنك الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وأنت في صلب أبيك، والرواية صحيحة السند»، انظر: مسند أبي يعلى، ج١٢ ص١٣٦، والمعجم الكبير: الطبراني، ج٣ ص٨٥، ومجمع الزوائد: الهيثمي، ج١٠ ص٧٢. وعلق عليها قائلا: فيها عطاء بن السائب وقد اختلط.

أقول عطاء بن السائب وثقوه: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح، وقال إبراهيم بن مهدي، عن حماد بن زيد قال: اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة و هو ثقة. انظر تهذيب الكمال المزي ج٢٠ص٨٩.

نعم قد يرد كلام في اختلاطه،وهذا مدفوع لأن الاختلاط كان في آخر عمره. وهو توفي سنه ١٣٦هـ وهذا الحديث في زمن الإمام الحسن عليه السلام وقد توفي سنة (٤٩ هـ) إذن فالإسناد صحيح.

أما مروان بن الحكم الناصبي، قال عنه ابن حجر: «له صحبة». انظر الإصابة ابن حجر العسقلاني ج٦ص٨٢. ومعلوم أن الذي يرتقي لهذه الرتبة فهو في أعلى مراتب التوثيق. إذن مع كونه ملعوناً من قبل الرسول الله صلى الله عليه وآله، مع ذلك هو من الصحابة.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٥ ص٢٨٣.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٥ ص٢٨٣.

(٤) اليافعي: مرآة الجنان، ج٢ ص٢٢٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

وقال الصفدي: «وكان له بالعلم جلالة وبالأدب رئاسة وشهر مع ديانته وصيانته»[(١)].

وقال ابن كثير:«صاحب كتاب (العقد الفريد) كان من الفضلاء المكثرين والعلماء بأخبار الأولين والمتأخرين، وكتابه (العقد) يدل على فضائل جمة وعلوم كثيرة مهمة»[(٢)].

رابعاً: قولكم كتابه كتاب في الأدب، مردود بعد بيان وثاقة الرجل وأنه صائن لدينه، ومن الفضلاء والعلماء، فضلاً عن إنه عالم بأخبار الأولين والمتأخرين، على حد قول ابن كثير. وعليه فنقله موثوق به.

قال العلامة الزين قاسم، في حاشيته على شرح (نخبة الفكر) الذي أسماه بـ(القول المبتكر على شرح نخبة الفكر):

«بأن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا...»[(٣)].

إذن تبين إن ما نقله ابن عبد ربة الأندلسي هو مورد للقبول بلحاظ ما قدمناه، وقررناه.

الشبهة السادسة:

قال الدمشقية: محمد بن جرير الطبري في تاريخه (٢٠٣/٣) وما بعدها،

---

(١) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٨ ص٨، تحقيق أحمد الأرناؤوط – تركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ط، ١٤٢٠هـ

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١١ ص٢١٩، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط، ١٤٠٨ هـ

(٣) نقلا عن كتاب قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: رضي الدين الحلبي الحنفي، ج١ ص ٥٧، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، ١٤٠٨هـ

قال: دعا عمر بالحطب والنار، وقال: لتخرجنّ إلى البيعة أو لأحرقنّها على من فيها. فقالوا له: إن فيها فاطمة! قال: وإن!!

مسكين هذا الناقل ذو الجهل المركب حاطب الليل. فإن هذه الرواية لا وجود لها في تاريخ الطبري بهذا اللفظ.

وإنما هو في كتاب الإمامة والسياسة، منسوب ومنحول على ابن قتيبة. وهذا الكتاب لم يثبت له لأسباب منها.

• إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى الإمامة والسياسة.

• إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى سنة ١٤٨، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣، أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

• إنّ الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب، في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

جواب الشبهة

قلتم: فإن هذه الرواية لا وجود لها في تاريخ الطبري بهذا اللفظ.وإنما هي في كتاب الإمامة والسياسة.

نقول: الطبري نقلها بألفاظ أخرى، ولا ضير في ذلك، لأنّ المهم والمدار هو صحة الرواية وإن وردت بلفظ آخر، وإليك رواية الطبري، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدّثنا جرير، عن مغيرة، عن زياد بن كليب، قال: أتى عمر

ابن الخطاب منزل علي عليه السلام وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: **والله لأحرقنَّ عليكم** أو لتخرجنَّ إلى البيعة! فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده!فوثبوا عليه فأخذوه.[1] والرواية صحيحة، وتقدم ترجمة رجالها فراجع.

دعوى انتقاء كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة

كثيراً ما يُردد أن كتاب الإمامة والسياسة ليس لابن قتيبة بدعوى إنّ الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى الإمامة والسياسة. كما يردد الدمشقية وغيره.

نقول: إنّ هذا المدعى مردود؛ وذلك لذكر الزركلي له في كتابه الأعلام، قال: «عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد: من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين. ولد ببغداد وسكن الكوفة. ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها. وتوفي ببغداد. من كتبه....والإمامة والسياسة. ثم ذكر إن للعلماء نظراً في نسبته إليه» [2].

ومعنى ذلك انّ غيره تردد في نسبته إليه، والتردد غير الإنكار.

وذكره إليان سركيس في معجمه، قال:

«الشيخ الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي كان كوفياً ومولده بها، وإنما سمي الدينوري لأنه كان قاضي دينور، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني وغيره... وله المصنفات المذكورة

(١) الطبري: تاريخ الأمم والملوك ج٢ص٤٤٣

(٢) خير الدين الزركلي: الاعلام،ج٤ص١٣٧. الناشر: دار العلم للملايين - بيروت – لبنان.

والمؤلفات المشهورة ثم ذكر منها كتابه الإمامة والسياسة»[1].

ثم إننا لم نجد أهل التراجم قد أنكروا نسبة هذا الكتاب إليه، ولعل عدم ذكرهم لهذا الكتاب هو لشهرته فاغُفل ذكره ، وهذا الخطيب البغدادي المشهور بتتبعه للرجال، لم يتطرق للكتاب المذكور، ولو كان لديه أدنى شك لما تردد بذكره، لاسيما كتاب الإمامة والسياسة الذي يحوي على أحداث قد لا تنسجم مع رؤى الخطيب وما يعتقد به، وكذلك الذهبي لم نجد في موسوعاته الرجالية أثراً للإنكار أو التشكيك. وهذا يشكل قرينة على أن الكتاب هو لابن قتيبة حقيقة وواقعاً.

وقولكم: إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا، هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى سنة ١٤٨هـ، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣هـ أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

نقول: هذا الاستشعار في غير محله؛ لأنّ ابن أبي ليلى لا نستطيع الجزم أنّه (محمد بن عبد الرحمن)؛ لأن ابن قتيبة في كتابه ذكر لقباً له وهو (ابن أبي ليلى التجيبي)، ومحمد بن عبد الرحمن ليس هو(التجيبي).

إذن ما قطعتم به هو مجازفة بدون علم ودليل.

أضف إلى ذلك أن ابن قتيبة لم يذكر ابن أبي ليلى إلا في مورد واحد فقط في (ج٢ ص٩١) قال: (قال الليث... وحدثنا ابن أبي ليلى التجيبي...)،

---

(١) إليان سركيس: معجم المطبوعات العربية،ج١ ص٢١١ ،الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي ـ قم المقدسة، ١٤١١هـ / قم.

فمن قال إن ابن أبي ليلى هو شيخ ابن قتيبة؟ فلعل الضمير في (حدثنا راجع إلى الليث) وليس إلى (ابن أبي ليلى) وهو الأقرب.

وعليه فينهار ويسقط ما أوردتموه من هذا الإشكال.

وقولكم: إن الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلاّ إلى دينور.

نقول: هذا كلام مردود؛ فلا نعلم من أين فهم انه أقام في دمشق والمغرب؟! والكتاب من ألفه إلى يائه لم يُذكر فيه ذلك، ولا توجد قرينة تؤكد ذلك.

نعم يمكن أن يقال: إن ابن قتيبة قد ذكر في (ج٢ص٧١)، « قال وحدثنا بعض المشايخ من أهل المغرب».

فلعل صاحب الشبهة وغيره، قد فهم أن ابن قتيبة أقام في المغرب أو دمشق.

ولكن هذا الفهم سطحي وساذج يدلّ على قلة الخبرة حتى في فهم العبارات ولغة الكتابة، فلو دققنا في عبارة المؤلف، فإنّه قال: (قال وحدثنا) نسأل من هو القائل، فلعل واسطة مفقودة في المقام والضمير يعود إليه، ثم لو فرضنا إن القائل هو ابن قتيبة، فلا توجد دلالة على أنه أقام في المغرب؛ لأنه لو فرضنا أن فلاناً من الناس يعيش في العراق وشيخه من أهل الحجاز، وقال حدثنا بعض المشايخ من أهل الحجاز، فهل هذا الكلام يدل على أن التلميذ أيضاً من أهل الحجاز.

نعتقد أن هذه مغالطة لا يقبلها العقل والمنطق السليم.

ثم إنّكم قلتم: إنّه لم يخرج من بغداد إلاّ إلى دينور، وهذا غير صحيح،

فقد قال الزركلي: إنّه ولد في بغداد، وسكن الكوفة، بل عدّه إليان سركيس كوفياً كما تقدم.

وثاقة ابن قتيبة الدينوري

ولا بأس أن نذكر ترجمةً لابن قتيبة، لنبين حاله ولنطمئن بما ينقله من أحاديث وروايات.

قال ابن النديم: «هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأدب والتاريخ والفقه وغيرهما من العلوم، وهو من المصنفين المكثرين.

ولد ببغداد وسكن الكوفة، ثم ولى قضاء الدينور مدة فنسب إليها.

كان صادقاً فيما كان يرويه، عالما باللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه والشعر والفقه، كثير التصنيف والتأليف وكتبه بالجبل مرغوب فيها»[(١)].

وقال الخطيب البغدادي:«وكان ثقة ديّناً فاضلاً»[(٢)].

وقال ابن حجر:«قال ابن حزم كان ثقة في دينه وعلمه، ثم ذكر توثيق ابن النديم له»[(٣)] توفي ببغداد سنة (٢٧٦ هـ) ومن كتبه: تأويل مختلف الحديث، وأدب الكاتب، والمعارف، وكتابا المعاني وعيون الأخبار، والشعر والشعراء، والإمامة والسياسة، ويعرف بتاريخ الخلفاء، وكتاب الأشربة، والرد على الشعوبية، وفضل العرب على العجم، ومشكل القرآن، والاشتقاق وغريب

(١) ابن النديم: الفهرست، ص٨٥.
(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١٠ ص١٦٨.
(٣) ابن حجر: لسان الميزان، ج٣ ص٣٥٨.

القرآن والمسائل والأجوبة، وغير ذلك، فهو من علماء العرب الذين يشار إليهم بالبنان[١].

إذن فالرجل عند القوم ثقة في دينه، صائن لنفسه، وصادق فيما يرويه.

أما شبهة نسبة الكتاب؛ فقد بينا أن الزركلي قد ذكر أن الكتاب منسوب له، وعليه فالروايات التي يذكرها يطمئن إليها بهذا اللحاظ.

وبهذا تندفع هذه الشبهة وتسقط الحجج المزعومة بما تقرر، والحمد لله.

الشبهة السابعة:

قال الدمشقية: ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (٥٦/٢) روى عن أبي بكر الجوهري، فقال: قال أبو بكر: وقد روي في رواية أخرى أن سعد بن أبي وقاص كان معهم في بيت فاطمة عليها السلام، والمقداد بن الأسود أيضا، وأنهم اجتمعوا على أن يبايعوا علياً عليه السلام، فأتاهم عمر ليحرق عليهم البيت، وخرجت فاطمة تبكي وتصيح.. إلى آخره.

وفي صفحة (٥٧): قال أبو بكر: وحدثنا عمر بن شبة بسنده عن الشعبي، قال: سأل أبو بكر فقال: أين الزبير؟! فقيل: عند علي وقد تقلد سيفه.

فقال: قم يا عمر! قم يا خالد بن الوليد! انطلقا حتى تأتياني بهما.

فانطلقا، فدخل عمر، وقام خالد على باب البيت من خارج، فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ فقال: نبايع علياً. فاخترطه عمر فضرب به حجراً فكسره، ثم أخذ بيد الزبير فأقامه ثم دفعه، وقال: يا خالد! دونكه فأمسكه، ثم قال لعلي: قم فبايع لأبي بكر! فأبى أن يقوم، فحمله ودفعه كما دفع الزبير فأخرجه،

(١) انظر: مقدمة المحقق الزيني على كتاب الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري، ج١ ص٧.

ورأت فاطمة ما صنع بهما، فقامت على باب الحجرة، وقالت: يا أبا بكر ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله! والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله.

وقال ابن أبي الحديد في صفحة (٥٩ و ٦٠): فأما امتناع علي عليه السلام من البيعة حتى أخرج على الوجه الذي أخرج عليه. فقد ذكره المحدثون ورواه أهل السير، وقد ذكرنا ما قاله الجوهري في هذا الباب، وهو من رجال الحديث، ومن الثقات المأمونين، وقد ذكر غيره من هذا النحو ما لا يحصى كثرة.

وأجاب الدمشقية: ابن أبي الحديد رافضي حجة على رافضي مثله لا علينا. قال الخونساري « هو عز الدين عبد الحميد بن أبي الحسن بن أبي الحديد المدائني (صاحب شرح نهج البلاغة، المشهور) هو من أكابر الفضلاء المتتبعين، وأعاظم النبلاء المتبحرين موالياً لأهل بيت العصمة والطهارة.. وحسب الدلالة على علو منزلته في الدين وغلوه في ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، شرحه الشريف الجامع لكل نفيسة وغريب، والحاوي لكل نافحة ذات طيب.. كان مولده في غرة ذي الحجة ٥٨٦، فمن تصانيفه "شرح نهج البلاغة" عشرين مجلداً، صنفه لخزانة كتب الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي، ولما فرغ من تصنيفه أنفذه على يد أخيه موفق الدين أبي المعالي، فبعث له مائة ألف دينار، وخلعة سنية، وفرساً» (روضات الجنات٥/٢٠-٢١ وانظر الكنى والألقاب للقمي ١/١٨٥ الذريعة- آغا بزرگ الطهراني ٤١/١٥٨).

جواب الشبهة:

أولا: ابن أبي الحديد مذهبه الاعتزال وليس التشيع

قولكم: إنّ ابن أبي الحديد رافضي، هذا القول يجافي الحقيقة تماماً، وما استشهدتم به من قول الخوانساري لا يدل على كون الرجل من الشيعة؛ لأنكم قطّعتم كلامه، وهذا هو التدليس المستهجن، ولو قرأنا بعضاً من كلماته لاتضحت الحقيقة:

قال في ترجمته: «الشيخ الكامل الأديب المؤرخ عبد الحميد بن أبي الحسين بهاء الدين الحكيم الأصولي المعتزلي...رأيته بين علماء العامة بمنزلة عمر بن عبد العزيز الأموي بين خلفائهم..

ثم قال: وظاهر كثير من أهل السنة أيضا إنكار تسنن الرجل رأساً، بعد تشبث الشيعة في إسكاتهم والإلزام عليهم بكلماته المفيدة وإنصافاته المجيدة واعترافاته المكررة الحميدة»[(١)].

إذن فالخوانساري ينكر عليهم تشيعه، فالرجل كما يقول من المعتزلة، ومن علماء العامة؛ ولكنه منصف في كلماته ومعترف بالحق.

وأما القمي، فقال عنه:«كان مذهبه الاعتزال كما شهد لنفسه في إحدى قصائده في مدح أمير المؤمنين عليه السلام، بقوله: ورأيت دين الاعتزال وإنني أهوى لأجلك كل من يتشيع»[(٢)].

---

(١) محمد باقر الخوانساري: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات،ج٥ص ٢٠-٢١، تحقيق: أسد الله اسماعيليان،الناشر مكتبة اسماعيليان، قم- ١٣٩٢هـ.

(٢) القمي: الكنى والألقاب ج١ص١٩٣.

أضف إلى ذلك أنّ علماءكم يصنفون الرجل من أعيان المعتزلة، قال الزركلي: «عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة» [١].

ثانيا: نظرية تقديم المفضول على الفاضل

وكون ابن أبي الحديد محباً لعلي عليه السلام، ويرى أنّه الأفضل، فهذا لا يصيّره شيعياً، أضف إلى ذلك انه يؤمن بنظرية تقديم المفضول على الفاضل، والأمامية لا تؤمن بهذا الكلام مطلقاً.

قال الشيخ الطوسي عليه السلام:

«ولا يجوز تقديم المفضول على الفاضل؛ لأن تقديمه عليه وجه قبح، ومع حصول وجه القبح لا يحسن ذلك، كما لا يحسن الظلم، وإن عرض فيه وجه من وجوه الحسن - ككونه نفعاً للغير - لأن مع كونه ظلماً - وهو وجه القبح - لا يحسن على حال. ولو جاز أن يحسن ذلك لعلة لجاز أن يحسن تقديم الفاسق المتهتك على أهل الستر والصلاح، وتقديم الكافر على المؤمن لمثل ما قالوه، وذلك باطل» [٢]

ثالثا: مذهب ابن أبي الحديد في إيمان أبي طالب

إن ابن أبي الحديد مذهبه هو: التوقف في إيمان أبي طالب وإسلامه وهذا مخالف لما تذهب إليه الشيعة الإمامية من إيمانه وإسلامه، وذكروا

(١) الأعلام، ج٣ص٢٨٩،وفيات الأعيان لابن خلكان: ج ٥ ص ٣٩١ - ٣٩٢، البداية والنهاية: ج١٣ ص١٩٩.

(٢) الطوسي: الاقتصاد، ص١٩٢، الناشر مكتبة جامع چهلستون / ١٤٠٠هـ طهران.

الأدلة في ذلك حتى أن الشيخ المفيد كتب رسالة في إيمان أبي طالب[١].

وإليك ما قاله ابن أبي الحديد في إيمان أبي طالب:

---

(١) لقد كتب وصنّف علماء الشيعة في إيمان وإسلام أبي طالب ما لا يقل عن سبعة وثلاثين كتابا ورسالة، واثبتوا فيها بالأدلة والبراهين إيمان أبي طالب. انظر المقدمة لكتاب إيمان أبي طالب:الشيخ المفيد،ص٥-١٣.

وقد أفرد الشيخ الاميني ﷺ في الجزء السابع والثامن في موسوعته المشهورة (الغدير) فصولاً لإيمان أبي طالب وإسلامه من الفريقين. وذكر أقوال كبار علماء الشيعة وتسالمهم وإجماعهم على هذه المسألة، ومن ثم ذكر أربعين حديثاً من طرق الشيعة لإثبات هذه الحقيقة، ولا بأس بطرق هذا الكلام لتميم الفائدة. قال رحمه الله:

«هؤلاء شيعة أهل البيت عليهم السلام لا يشك أحد منهم في إيمان أبي طالب ويرونه في أسمى مراقيه وعلى صهوته العليا آخذين ذلك يداً عن يد حتى ينتهي الدور إلى الصحابة منهم والتابعين لهم بإحسان،ومذعنين في ذلك بنصوص أئمتهم عليهم السلام بعد ما ثبت عن جدهم الأقدس رسول الله صلى الله عليه وآله.

١- قال المعلم الأكبر شيخنا المفيد في (أوائل المقالات) ص ٤٥: اتفقت الإمامية على أن آباء رسول الله صلى الله عليه وآله من لدن آدم إلى عبد الله مؤمنون بالله عز وجل موحدون - إلى أن قال: - وأجمعوا على أن أبا طالب مات مؤمناً، وأن آمنة بنت وهب كانت على التوحيد... الخ.

٢- وقال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي في التبيان ٢: ٣٩٨: عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام أن أبا طالب كان مسلماً، وعليه إجماع الإمامية لا يختلفون فيه،ولها على ذلك أدلة قاطعة موجبة للعلم.

٣- وقال شيخنا الطبرسي في مجمع البيان ٢: ٢٨٧: قد ثبت إجماع أهل البيت على إيمان أبي طالب وإجماعهم حجة لأنهم أحد الثقلين الذي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتمسك بهما بقوله: إن تمسكم بهما لن تضلوا.

٤- وقال شيخنا الفتال في روضة الواعظين ص ١٢٠: اعلم أن الطائفة المحقة قد أجمعت على أن أبا طالب، وعبد الله بن المطلب، وآمنة بنت وهب، كانوا مؤمنين وإجماعهم حجة.

٥- وقال سيدنا الحجة ابن طاووس في الطرائف ص ٨٤: إنني وجدت علماء العترة مجمعين على إيمان أبي طالب. وقال في ص ٨٧: لا ريب أن العترة أعرف بباطن أبي طالب من الأجانب، وشيعة أهل البيت مجمعون على ذلك، ولهم فيه مصنفات وما رأينا وما سمعنا أن مسلما أحوجه ما أحوجهم في إيمان أبي طالب،والذي نعرفه منهم أنهم يثبتون إيمان الكافر بأدنى خبر واحد وبالتلويح،وقد بلغت عداوتهم لبني هاشم إلى إنكار إيمان أبي طالب مع ثبوت ذلك بالحجج الثواقب» وأما الأحاديث التي ذكرها لإيمان أبي طالب فأترك للقارئ المراجعة. الغدير: ج ٧ص٣٨٣- ٣٨٤.

«قلت: فأما أنا فإن الحال ملتبسة عندي، والأخبار متعارضة، والله أعلم بحقيقة حاله كيف كانت.

ثم يقول: ويقف صدري في رسالة النفس الزكية إلى المنصور، وقوله فيها (فأنا ابن خير الأخيار، وأنا ابن شر الأشرار، وأنا ابن سيد أهل الجنة، وأنا ابن سيد أهل النار). فإن هذه شهادة منه على أبي طالب بالكفر، وهو ابنه وغير متهم عليه، وعهده قريب من عهد النبي صلى الله عليه وآله، لم يطل الزمان فيكون الخبر مفتعلاً»[١].

وجملة الأمر أنه قد روي في إسلامه أخبار كثيرة، وروى في موته على دين قومه أخبار كثيرة، فتعارض الجرح والتعديل، فكان كتعارض البينتين عند الحاكم، وذلك يقتضى التوقف، فأنا في أمره من المتوقفين».[٢] (انتهى كلام ابن أبي الحديد).

رابعا: مذهب ابن أبي الحديد في إسلام آباء الأنبياء

الظاهر أن ابن أبي الحديد يؤيد القول أن آباء الأنبياء مشركون لاسيما نبينا صلى الله عليه وآله؛ وذلك لما نجده من رده للأدلة التي ساقتها الشيعة من أنهم منزهون عن الشرك[٣].

---

(١) نقول: وقوف صدر ابن أبي الحديد يُشعر بأنه يؤمن أن أبا طالب مات على الكفر، على الرغم من قوله أنه متوقف في أمره، والله العالم.

(٢) شرح نهج البلاغة ج١٤ص٨٢ فصل في اختلاف الرأي في إيمان أبي طالب.

(٣) نقول: من الأدلة الواضحة والجلية على إسلام آباء النبي صلى الله عليه وآله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة/١٢٧-١٢٨. فمن زعم بعد تلاوة هذه الآية من كتاب الله تعالى أن النبي ﷺ - ولد

وإليك ما قاله في هذه المسالة:

«قلت: وهذا الاحتجاج عندي ضعيف، لأن المراد من قوله (نقلنا من الأصلاب الطاهرة إلى الأرحام الزكية) تنزيه آبائه وأجداده وأمهاته عن السفاح لا غير، هذا مقتضى سياقة الكلام، لأن العرب كان يعيب بعضها

من آباء كفار، فقد زعم أن الأمة المسلمة قد انقطعت من ذرية إسماعيل في وقت من الأوقات. ومن زعم أنها انقطعت في وقت من الأوقات، فقد زعم أن دعوة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام لم تستجب. ومن قال بذلك، فما آمن بالله،ولا برسوله ﷺ، ولا عرف حق أنبيائه.

إذن هذا دليل واضح وقاطع على إيمان عبد الله بن عبد المطلب، وآمنه بنت وهب،وعبد المطلب بن هاشم،وأبي طالب بن عبد المطلب سلام الله عليهم أجمعين.

وقال الفخر الرازي: «ومما يدل أيضاً على أن أحداً من آباء محمد عليه السلام ما كان من المشركين قوله عليه السلام (لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات) وقال تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ**﴾ (التوبة ٢٨) وذلك يوجب أن يقال: إن أحداً من أجداده ما كانَ من المشركين، إذا ثبت هذا فنقول: ثبت بما ذكرنا أن والد إبراهيم عليه السلام ما كان مشركاً وثبت أن آزر كان مشركاً فوجب القطع بأن والد إبراهيم كان إنساناً آخر غير آزر». التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ج١٣ص٣٣، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١- ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

وزاد زيني دحلان قوله: وقد ارتضى كلامه هذا أئمة محققون،منهم العلامة السنوسي،والتلمساني محشي الشفاء،فقالا: لم يتقدم لوالديه صلى الله عليه وآله شرك،وكانا مسلمين، لأنه عليه الصلاة والسلام انتقل من الأصلاب الكريمة إلى الأرحام الطاهرة،ولا يكون ذلك إلا مع الإيمان بالله تعالى. (ما نقله المؤرخون قلة حياء وأدب)،وقد أيد جلال الدين السيوطي كلام الفخر الرازي بأدلة كثيرة،وألف في ذلك رسائل،فجزاه الله خيرا،وشكر سعيه. قال حافظ بن ناصر رحمه الله:

تنقّل أحمد نوراً عظيماً تلألأ في جباه الساجدينا
تنقّل فيهم قرناً فقرنا إلى أن جاء خير المرسلينا

(انتهى كلام زيني دحلان)

وقال الماوردي في كتاب أعلام النبوة: وإذا اختبرت حال نسبه صلى الله عليه وآله،وعرفت طهارة مولده،علمت أنه سلالة آباء كرام. ليس فيهم مسترذل؛ بل كلهم سادة، قادة. وشرف النسب وطهارة المولد من شروط النبوة. انظر: (السيرة الحلبية ج ١ ص ٢٨ وفي هامشها،والسيرة النبوية: لزيني دحلان، ج ١ ص ١٢).

بعضاً باختلاط المياه واشتباه الأنساب ونكاح الشبهة.

وقولهم لو كانوا عبدة أصنام لما كانوا طاهرين، يقال لهم: لِمَ قلتم أنهم لو كانوا عبدة أصنام لما كانوا طاهري الأصلاب فإنه لا منافاة بين طهارة الأصلاب وعبادة الصنم، ألا ترى إنه لو أراد ما زعموه لما ذكر الأصلاب والأرحام، بل جعل عوضها العقائد واعتذارهم عن إبراهيم وأبيه يقدح في قولهم في أبى طالب، لأنه لم يكن أبا محمد صلى الله عليه وآله، بل كان عمه، فإذا جاز عندهم أن يكون العم - وهو آزر - مشركا كما قد اقترحوه في تأويلهم - لم يكن لهم حجة من هذا الوجه على إسلام أبى طالب»[1].

خامسا: ابن أبي الحديد يشترط على نفسه نقل الأخبار والسير من كتب أهل السنة لا من كتب الشيعة

لو سلمنا جدلاً أن ابن أبي الحديد شيعياً؛ ولكن نقول أنه شرط على نفسه أن ينقل الحوادث في مسألة فدك أو ما وقع من الاختلاف والاضطراب عقب وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله من كتب أهل السنة وعلمائهم لا من كتب الشيعة، حيث قال: «فيما ورد من الأخبار والسير المنقولة من أفواه أهل الحديث وكتبهم، لا من كتب الشيعة ورجالهم؛ لأنا مشترطون على أنفسنا ألا نحفل بذلك، وجميع ما نورده في هذا الفصل من كتاب أبى بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في السقيفة وفدك وما وقع من الاختلاف والاضطراب عقب وفاة النبي صلى الله عليه وآله، وأبو بكر الجوهري هذا عالم محدث كثير الأدب، ثقة ورع، أثنى عليه المحدثون ورووا عنه مصنفاته»[2].

(١) شرح نهج البلاغة: ج١٤ ص١٦٧-١٦٨.
(٢) شرح نهج البلاغة: ج٢ ص١٤٢.

فبهذا الشرط ثبت أن كل ما ينقله هو من مصادركم وكتبكم فالحجة عليكم دامغة ولا يمكن التأويل إلا الإذعان والإقرار بذلك.

إذن بعد ما تقدم، هل يمكن أن نقول: إن ابن أبي الحديد شيعي، فهذا من خطل القول وجفاء الحقيقة التي ينشدها العقلاء.

وثاقة ابن أبي الحديد

قال الذهبي في ترجمته لأخيه الموفق: «وكانا [أي الموفق وابن أبي الحديد] من كبار الفضلاء وأرباب الكلام والنظم والنثر والبلاغة»[(١)].

ونفس الكلام يذكره ابن كثير: «وكان أكثر فضيلة وأدباً من أخيه أبي المعالي موفق الدين بن هبة الله، وإن كان الآخر فاضلاً بارعاً أيضاً»[(٢)].

إذن فابن أبي الحديد من كبار الفضلاء البارعين، وهذه شهادة لوثاقة الرجل وحسنه.

إذن مما تقدم تبين بوضوح أن دعوى صاحب الشبهة واهية وضعيفة، وإن ما يتهم به ابن أبي الحديد من التشيع، ظاهر البطلان.

الشبهة الثامنة:

قال الدمشقية: مسلم بن قتيبة بن عمرو الباهلي، المتوفى سنة ٢٧٦ هجرية، له كتب منها كتاب «الإمامة والسياسة» يروي في أوله قضية السقيفة بالتفصيل، ذكر في صفحة ١٣ قال: إن أبا بكر تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي،

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج٢٣ص٢٧٥.
(٢) وابن كثير: البداية والنهاية، ج١٣ص٢٣٣.

فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها.

فقيل له: يا أبا حفص! إن فيها فاطمة! فقال: وإن!.... إلى آخره.

الجواب: تقدم أن كتاب الإمامة والسياسة منسوب ومنحول على ابن قتيبة. وهذا الكتاب لم يثبت له لأسباب منها.

• إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتاباً يُدعى الإمامة والسياسة.

• إن مؤلف الكتاب يروي عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى سنة ١٤٨، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣ أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً.

• إن الكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

جواب الشبهة:

أولاً: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري وليس (مسلم بن قتيبة) كما تقدمت ترجمته سابقاً. وهو من الثقات بشهادة الخطيب البغدادي وغيره، فنقله للروايات يورث الاطمئنان.

ثانياً: تقدم الكلام مفصلاً في جواب الشبهة السادسة، وقلنا هناك: إنّ عدم نسبة الكتاب مدفوعة. وقد ترجم له الزركلي. ونسب الكتاب إليه، وقلنا أيضاً: إنّ محمد بن أبي ليلى ليس هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛

لأنّ ابن قتيبة قيّده (بالتجيبي)، والأول غير معروف بهذه النسبة، وشبهة أنّه أقام في دمشق أيضاً مدفوعة؛ لأنّ ابن قتيبة لم يصرح بهذا في كتابه، نعم ذكر أن شيخه حدّثه وهو من أهل المغرب.

وقلنا أيضاً: إنّ الطبري روى نفس مضمون هذه الرواية بإسناد صحيح، فراجع[١]، وعليه فالشبهة ساقطة ولا اعتبار لها.

الشبهة التاسعة:

قال الدمشقية: أبو الوليد محب الدين بن شحنة الحنفي المتوفى سنة ٨١٥ هجرية، وهو من كبار علمائكم، وكان قاضي حلب، له تاريخ« روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر» ذكر فيه موضوع السقيفة، فقال: جاء عمر إلى بيت علي بن أبي طالب ليحرقه على من فيه. فلقيته فاطمة، فقال عمر: ادخلوا فيما دخلت الأمة... إلى آخره.

جواب الشبهة

رواية ابن شحنة لم يعلق عليها (الدمشقية)، وهي لا تختلف عن مثيلاتها كما في الشبهة الثانية، في رواية الطبري «عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله، لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة»[٢] وهي صحيحة السند كما تقدم مفصلاً، فهذه الرواية تعد من الشواهد والمؤيدات لتلك الرواية.[٣]

---

(١) راجع جواب الشبهة السادسة.
(٢) الطبري: تاريخ الأمم والملوك ج٢ص٤٤٣.
(٣) راجع الشبهة السادسة.

الشبهة العاشرة:

قال الدمشقية: ذكر بعض الشعراء المعاصرين قصيدة يمدح فيها عمر بن الخطاب، وهو حافظ إبراهيم المصري المعروف بشاعر النيل، قال في قصيدته العمرية:

وقولة لعلي قالها عمر ... أكرم بسامعها أعظم بملقيها
حرقت دارك لا أبقي عليك بها ... إن لم تبايع وبنت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص يفوه ... أمام فارس عدنان وحاميها

وهكذا يحتج الرافضة بحافظ إبراهيم، وهو ملحد يكذب القرآن وينكر أن يحلّى فيه أهل الجنة بأساور من ذهب.

ما قاله هذا الشاعر أو غيره فهو ناجم عن انتشار الروايات الضعيفة والمكذوبة التي يتصفحها ويمحصها أهل الخبرة بعلم الرواية والحديث الذين هم الحجة لا الشعراء الذين قال الله عنهم: (والشعراء يتبعهم الغاوون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون).

لو قلت لنا: قال الترمذي، قال أبو داود، قال أحمد في المسند لما قبلنا منك إلا بعد تمحيص السند. أفتحتج علينا بما قاله حافظ إبراهيم؟

جواب الشبهة

نقول: لشهرة هذا الحديث واستفاضته نجده على لسان المحدث والفقيه والشاعر، وعندما يحتجون به فهو شاهد لوقوع هذه الحادثة، وفي نفس الوقت إن محدثي الشيعة عندما يذكرون هذا الحديث يتعجبون أنّ شاعر النيل هذا يتبجح بجعل الموبقات منجيات، ويعد السيئات من الحسنات،

ومعنى هذا أنّه لم يكن لبنت المصطفى أي حرمة ومكرمة عند عمر حين استعد لإحراق الدار ومن فيها لكي يصبح أبو بكر خليفة للمسلمين.

قال الشيخ الاميني(ت١٣٩٢هـ) عقب نقله للأبيات الثلاثة، ما نصّه:

«هذه القصيدة العمرية التي تتضمن ما ذكر من الأبيات، وتنشرها الجرائد في أرجاء العالم، ويأتي رجال مصر نظراء أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، وعلي أمين، وخليل مطران، وغيرهم ويعتنون بنشر ديوان هذا شعره، وبتقدير شاعر هذا شعوره، ويخدشون العواطف في هذه الأمة، في هذا اليوم العصيب، ويعكرون بهذه النعرات الطائفية صفو السلام والوئام في جامعة الإسلام، ويشتتون بها شمل المسلمين، ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

إلى أن قال: وتراهم بالغوا في الثناء على الشاعر وقصيدته هذه كأنّه جاء للأُمّة بعلم جم أو رأي صالح جديد، أو أتى لعمر بفضيلة رابية تسرُّ بها الأُمّة ونبيُّها المقدَّس، فبشرى للنبي الأعظم، بأنّ بضعته الصديقة لم تكن لها أي حرمة وكرامة عند من يلهج بهذا القول، ولم يكن سكناها في دار طهّر اللّه أهلها يعصمهم منه، ومن حرق الدار عليهم. وبخ بخ ببيعة تمت بهذا الإرهاب وقضت بتلك الوصمات»[1].

أما قولكم: احتجاجكم بالشاعر أو غيره فهو ناجم عن انتشار الروايات الضعيفة والمكذوبة التي يتصفحها ويمحصها أهل الخبرة بعلم الرواية والحديث.

نقول: تقدم الكلام مفصلاً وناقشنا دلالة الروايات ومحصّنا صحة

(١) الشيخ الأميني: الغدير، ج٧ص٨٢الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط٢/١٣٨٧.

أسانيدها، وتبيّن أنّ الروايات صحيحة، ودلالتها قطعية على المدعى بما لا مزيد عليه.

إذن مناقشة الدمشقية للروايات - وجميعها من مصادر أهل السنة - لا تعدو كونها استحسانات ذوقية ليس إلاّ، وقد تقدم أن أسانيدها لا يمكن الخدشة فيها، ودلالاتها تدل على ما تدعيه الشيعة الإمامية مما وقع من ظلامات على الزهراء عليها السلام، ولا يمكن القول بانفرادهم فيها.